جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

العنوان:

أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية للفترة 1990-2019

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

من إعداد الطالبة:

-علياتي فاطمة الزهراء

تحت إشراف الأستاذ:

- د. لعرج محمد

السنة الجامعية: 2020-2021

شكر:

أشكر الله تعالى الذي أنار لي الطريق ووفقني لإكمال هذا العمل المتواضع ويسعدني إن أتقدم بشكري وتقديري إلى الأستاذ الفاضل على قبوله الإشراف على هذا العمل الدكتور "لعرج محمد" كما أتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة والأصدقاء من قريب ومن بعيد الذين قدموا لي يد العون من نصائح وتوجيهات المساعدة من أجل استكمال هذا العمل المتواضع

وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة على تقويمها لهذا البحث.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي للذي فطرني ومن على بنعمه الجمة وفضله العظيم له الحمد حمدا كثيرا

كما اهدي جهدي هذا إلى:

إلى أمي التي حملتني وهنا وضعتني وهنا، التي سهرت لأجلي وعانت في تربيتي، والتي علمتني معنى الحياة وكانت سببا وراء كل نجاحاتي، فأنت هي مصدر قوتي حفظك الله ودمتي لي تاجا طول حياتي.

إلى أبي قيمة التضحية والوفاء الذي كان سندا لي تاجا أرفع به راسي والذي بذل النفس والنفيس في إسعادي ورفع معنوياتي فأنت من علمني العطاء بدون انتظار أطال الله بعمرك وحفظك الله لي

إلى من ترعرعت بينهم إخوتي ومن أرى التفاؤل بينهم، يسرى، محمد، عبد النور، إسحاق

إلى إخوتي وأحبتي التي لم تلدهم أمي من أجل صداقتنا المخلصة والأوقات الطيبة التي قضيناها معا: إيمان، عبير، وشيماء

إلى جدتي الحبيبة أطال الله بعمرك ودمتي شمعة تضئ الليالي الظلماء فأنت الحنان كله حفظك الله لنا

إلى جميع أفراد عائلتي دوم استثناء وكل أصدقائي والى كل من أحبهم ولم يتسنى لي ذكرهم.

الملخص:

يولي سلوك التصدير باهتمام خاص من قبل الكثير من الباحثين، رجال الأعمال، والسلطات العمومية في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء حيث يعتبر نشاط التصدير إستراتيجية هامة لتحقيق النمو الاقتصادي، ومن خلال ما تتناوله هذه الدراسة من قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر نظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها الصادرات في الاقتصاد الوطني فهي تعتبر المورد الرئيسي وشبه الوحيد للعملات الصعبة وتلعب الدور الأساسي بوصفها المحرك الأساسي للتنمية وقاطرة النمو الاقتصادي ، وذلك لمعرفة أهمية التجارة الخارجية للدولة لدعم نموها الاقتصادي بالتركيز على الصادرات والنمو الاقتصادي من خلال تحليل الواقع الراهن للاقتصاد الجزائري والتحديات التي يوجهها وإبراز أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي المحققة بالجزائر، وكذا ابراه أهمية وسبل تنمية وتنويع الصادرات وأثرها على النمو. وقد تم تقرير نموذج قياسي يتشكل من الناتج المحلي الإجمالي. ممثلا للنمو الاقتصادي كمتغير تابع ومتغيرين تفسيريين وهما متغير الصادرات ومتغير الواردات باستخدام تقنية نماذج الانحدار الذاتي "ARDL".

وقد أظهرت النتائج معنوية الصادرات والواردات كمتغيرين تفسيريين للنمو الاقتصادي

الكلمات المفتاحية:

الصادرات، النمو الاقتصادي، التجارة الخارجية، تنمية الصادر ات، الناتج المحلي الإجمالي، نماذج الانحدار الذاتي، لوغاريتم الواردات.

Abstract :

Export behavior is given special attention by many researchers, businessmen, and public authorities in both developed and developing countries, where export activity is an important strategy to achieve economic growth, and through what this study deals with measuring the impact of exports on economic growth in Algeria given Because of the great importance that exports occupies in the national economy, they are considered the main and almost the only source of hard currencies and play the main role as the main engine of development and the locomotive of economic growth.

This is to know the importance of the country's foreign trade to support its economic growth by focusing on exports and economic growth by analyzing the current reality of the Algerian economy and the challenges it faces and highlighting the most important factors that affect the economic growth rates achieved in Algeria, as well as demonstrating the importance and ways of developing and diversifying exports and their impact on growth. A standard model made up of GDP has been reported. Representing economic growth as a dependent variable and two explanatory variables, which are the export variable and the import variable using Autoregressive Models "ARDL" technique.

The results showed the significance of exports and imports as explanatory variables for economic growth

key words:

Exports, economic growth, foreign trade, export development, gross domestic product, autoregressive models, logarithm of imports.

فهرس المحتويات :

العنوان	الصفحة
شكر	
إهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ–هـ
الفصل الأول: الإطار النظري	
تمهيد	02
المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية والتصدير	03
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية	03
المطلب الثاني: مفهوم التصدير، أهميته، أهدافه	14
المطلب الثالث: نظريات التصدير	18
المبحث الثاني: إستراتجية التوغل في الأسواق الأجنبية	20
المطلب الأول: طرق التصدير إلى الخارج	21
المطلب الثاني: إستراتجية تنمية الصادرات	25
المطلب الثالث: مشاكل ترقية الصادرات	30
خلاصة	33
الفصل الثاني: عموميات حول النمو والتنمية الاقتصادية	
تمهيد	35
المبحث الأول: النمو الاقتصادي ومحدداته	36
المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي	36
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي وقياسه	39
المطلب الثالث: نظريات واستراتجيات النمو الاقتصادي	44
المبحث الثاني: علاقة النمو بالتنمية والاستراتجيات المتعلقة بالتصدير	50

المطلب الأول: ماهية التنمية	50
المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية	51
المطلب الثالث: الاستراتجيات التنموية المتعلقة بالتصدير	55
	59
الفصل الثالث: اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر 1999_2019	
تمهيد	61
المبحث الأول: إصلاحات ترقية الصادرات في الجزائر	62
المطلب الأول :تحرير التجارة الخارجية	62
المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية	65
المطلب الثالث: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي	67
المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجائر للفترة 2019_1990	69
المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة	69
المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	70
المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة "ARDL"	77
خلاصة	85
خاتمة	87
قائمة المراجع	92
الملاحق	101

قائمة الجدول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
أ	جدول الميزة المطلقة	06
ب	جدول الميزة النسبية	07
ج	جدول نظرية القيم الدولية	08
01	دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند المستوى	72
02	دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول	73
03	نتائج اختبارDFDF/A لمتغيرات الدراسة في المستوى	74
04	نتائج اختبار DF/ADF لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول	76
05	نتائج اختيار كثير الحدود	79
06	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج (1،2،3) ARDL	79
07	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل لنموذج (1،2،3) ARDL	80
08	نتائج الاغرانتش	81
09	نتائج اختيار ARCH	82

قائمة الأشكال:

الشكل	العنوان	الصفحة
أ	يوضح دور حياة المنتج	14
ب	يمثل اثر الصادرات على كل من المستهلك والمنتج	17
01	منحنيات بيانية لمختلف متغيرات الدراسة عند المستوى	70
02	منحنيات بيانية لمختلف متغيرات الدراسة عند الفرق الأول	71
03	تديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء	78
04	نتائج اختبار jarque-bera	82
05	نتائج اختيار استقرار النموذج	83

مقدمة

مقدمة عامة:

شهد العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين عدة ترتيبات وتحولات باتجاه تحرير المبادلات التجارية، وكذا عوامل الإنتاج مثل رؤوس الأموال، المعلومات التقنية، القوة العاملة، بالإضافة إلى تخفيض القيود التشريعية التنظيمية المتعلقة بالتجارة وانفتاحها على المنافسة الدولية.

هذه التطورات العالمية المعاصرة التي ألقت بضلالها على اقتصاديات دول العالم الثالث في مجال التجارة الخارجية التي جاءت كنتيجة الإصلاحات الهيكلية وانتهاج آلية السوق من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المعتمد على تنمية الصادرات أساسا بوصفها محركا للنمو، من خلال ما تحققه من النقد الأجنبي الذي يستفاد منه في عمليات تحويل التجارة الخارجية، وكذلك لاعتبارها مكون أساسي من مكونات الطلب الكلي حسب النظرية الكينية.

إن موضوع الذي سنتناوله في هذا البحث يتعلق بالنمو الاقتصادي وعلاقته بالصادرات من خلال دراسة حالة الجزائر. نظرا إن النمو الاقتصادي يعد موضوعا يلقى اهتماما متزايدا من قبل المفكرين والباحثين على اختلاف توجيهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها من اجل رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ويتم ذلك عن طريق تطوير قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال الدفع بمعدلات النمو الاقتصادي إلى الأعلى مما سيؤدي إلى رفع الدخل الفردي، وقد تزايد الاهتمام بالفكر التنموي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لدى العديد من الاقتصاديين حيث حضي موضوع النمو الاقتصادي بالكثير من الدراسات والبحوث العلمية من كل الجوانب.

ولغرض معرفة تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1.كيف تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2. هل فعلا الصادرات تعزز النمو الاقتصادي وما هي أهميتها؟

3.هل سياسة تحرير التجارة الخارجية والاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة كان لها أثر مباشر وإيجابي على النمو الاقتصادي؟

4.. هل العلاقة النظرية بين الصادرات والنمو الاقتصادي محققة في هذا البحث؟

الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة نقوم بصياغة الفرضيات الآتية:

1. تعتبر الصادرات محركا للنمو الاقتصادي

2. تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي تأثيرا إيجابيا

3. اقترن تحرير التجارة الخارجية بفكرة تحقق معدلات نمو مرتفعة

4. نعم العلاقة النظرية بين الصادرات والنمو الاقتصادي محققة في هذا البحث

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة حول موضوع النمو الاقتصادي والذي يستدعي المزيد من الاهتمام من طرف الاقتصاديين وكذلك بيان أهمية التجارة الخارجية والصادرات. وتحديد أثر الصادرات على النمو الاقتصادي والعلاقة التي تربط بينهما في الجزائر.

لذا وجب وضع استراتيجيات تنموية للرفع من قطاع التصدير وتنويعه.

أهداف البحث:

1. معرفة الدور الذي تلعبه حرية التجارة الخارجية في ترقية الصادرات والرفع من معدلات النمو

2. معرفة أهم الاستراتيجيات التنموية المتعلقة بالتصدير.

3. معرفة آفاق الصادرات في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الدولية الحالية.

مجال الدراسة:

الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة من 1990 إلى 2019.

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية لدور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

منهج الدراسة:

نستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي في الدراسة النظرية للتجارة الخارجية وقطاع الصادرات وواقع الصادرات على النمو في الاقتصاد، وكذا الاعتماد على المنهج الإحصائي والتحليلي من خلال الدراسة القياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1999.2019) من خلال صياغة النموذج القياسي.

خطة البحث:

يتناول البحث على ثلاثة فصول بحيث نستعمل الفصل الأول بعموميات حول التجارة الخارجية والتصدير والنظريات المفسرة لهما، ثم في الفصل الثاني مفاهيم حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وأخيرا أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائري للفترة (2019.1990).

دراسات سابقة:

1. دراسة وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر (الواقع والآفاق)، هذه الدراسة هي مقال في مجلة باحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الأول، 2002، حيث تطرقت إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات، وهذه بتحليل العلاقة بين الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحليل تطور الهيكل السلعي والجغرافي خلال الفترة 1990. 2020، ومن ثم تحديد أهم مشاكل التصدير في الجزائر.

2. دراسة مصطفى بن ساحة، بعنوان أثر الصادرات غير النفطية في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2011. هذه الدراسة هي رسالة ماجستير حيث تعرضت لمناقشة إشكالية إلى مدى تساهم إستراتيجية تنمية الصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر

لقد تطرقت إلى العلاقة بين التجارة الخارجية وبالأخص الصادرات والنمو الاقتصادي وحقيقة أنها تعتبر المحرك للنمو الاقتصادي كما خلصت أنا هناك علاقة طردية بينهما

3. دراسة وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق(2004)

تطرقت هذه الدراسة التي هي عبارة عن أطروحة دكتوراه لدور الصادرات في العملية التنموية وتطور مفهوم الصادرات عبر الفكر الاقتصادي، كما تمت الإشارة إلى الإستراتيجية التنموية قبل أزمة النفط 1986، التي كانت

السبب في تبني العديد من الدول النامية الإستراتيجية التصنيع من أجل النمو بغية تنمية الصادرات غير النفطية كما ناقشت الدراسة الحوافز المطبقة في هذه الدول ومدى فعاليتها في تشجيع وتنويع الصادرات، حيث خلصت إلى إن نظام الحوافز ساهم في خلق منتجات ذات جودة مكنها من دخول السوق الدولي، كما أشارت الدراسة إلى قطاعات واعدة في مجال التصدير خارج النفط في الجزائر على رأسها القطاع الفلاح ي ثم يليه القطاع السياحي وبعض الصناعات البتروكيماوية.

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في القيام بهذا البحث قلة المراجع الخاصة بموضوع الصادرات والتجارة الخارجية الجزائرية، فإن وجدت فهي تنحصر في بعض المجالات والملتقيات والمذكرات والأطروحات التي هي في واقع الأمر قليلة جدا، إلى جانب نقص بعض المراجع في الجانب التقني حول التجارة والنمو الاقتصادي.

الفصل الأول:

الإطار النظري

تمهيد:

إن التجارة الخارجية يمكن اعتبارها ذات أهمية كبيرة من خلال اهتمام المفكرين الاقتصاديين بها، حيث كانت لها عدة أسباب أدت إلى قيامها إذ يمكن القول إن التجارة الخارجية تاريخ طويل منذ قيام الحضارات القديمة.

ولقد تباينت آراء الاقتصاديين على توالي العصور حول منافع التجارة الخارجية والأسباب التي أدت إلى قيامها، وكذا أثارها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، فلقد برزت مجموعة من النظريات كل منهما يعطي تفسيرا لأسباب قيام التجارة بين الدول التي تختلف عن النظريات الأخرى.

ويعتبر التصدير منذ زمن طويل من القضايا الأساسية التي أولت لها الدول أهمية كبيرة، وذلك بالنظر إلى الدور الذي يلعبه في جلب الثروة وإمكانية تلبية الحاجات الضرورية من الدول الأخرى، حيث برزت أولى احتكار المار كنتيون في هذا المجال، ثم تلتها مدارس متعددة أعطت له أهمية كبيرة على غرار المدرسة الكلاسيكية التي قدمت هي الأخرى عدة إسهامات سعيا منها إلى تطوير نشاط التصديرية في العالم باتخاذ عدة سياسات واستراتيجيات تناسب واقع وإمكانات الدول.

حيث توجد عدة تفسيرات حول أسباب قيام التبادل الدولي ويمكن إرجاع ذلك للأوضاع الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت والأفكار التي يسير بها، لذا سنقوم باستعراض في بادئ الأمر بعض المفاهيم المتعلقة بمسألة التجارة الخارجية والتصدير مع إعطاء بعض النظريات الاقتصادية المفسرة لنمط التجارة الخارجية.

ولفرض هذا سنقوم بدراسة هذا الفصل من خلال مبحثين تتمثل في:

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية والتصدير.

المبحث الثاني: استراتيجيات التوغل في الأسواق الأجنبية.

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية والتصدير

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد، كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها بواسطة عمليات الاستيراد والتصدير، ونظرا لأهمية التجارة الخارجية نتناول المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية، أهميتها، مكوناتها، نظريتها كالآتي:

أولا: مفهوم التجارة الخارجية:

تعرف التجارة الخا رجية بأنها فرع من فروع الاقتصاد والذي يتهم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية[1].

ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح " التجارة الخارجية" و [2]عليه المعنى الواسع مصطلح " التجارة الدولية".

وتعرف بأنها "أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة".[3]

وعليه فإن التجارة الخارجية هي:

عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول التي تنظم من خلال مجموعة من السياسيات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما ذلك.[4]

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 13.

[2] يونس محمود، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأردن، 1993، ص 12.

[3] السيد محمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 8.

[4] عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2005، ص1.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية:

لا شك إن هناك دورا كبيرا للتجارة الخارجية على مستوى الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، حيث تكمن أهميتها من خلال:

-تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سوءا كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة، منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

-تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي.[1]

-تعد الصورة المباشرة للعلاقات الدولية فهي تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، كما تساعد في الحصول على المزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة نتيجة لمبدأ التخصص الذي تقوم عليه.[2]

-تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب

-الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.[3]

-العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول إن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.[4]

ثالثا: مكونات التجارة الخارجية:

من التعريف السابق للتجارة الخارجية يمكن تقسيمها إلى:

[1] د، رشاد العصار، التجارة الخارجية، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 13.

[2] فوزي عبد الرزاق، استراتيجيات التجارة الخارجية، ط 1 ،زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2016، ص 19.

[3] عزدين علي، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000 2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2013 2014، ص 6.

[4] رعد حسن الصرت، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة (الجزء الأول)، دار الرضا للنشر، 2000، ص 58.

1. الصادرات:

تعرف الصادرات على أنها قيمة السلع والخدمات الإنتاجية المنتجة من قبل المقيمين والمحولة بصفة نهائية لغير المقيمين، وتقييم الصادرات بسعر **FOB** خارج الرسم على القيمة المضافة بحيث لا تدخل نفقات التأمين والنقل البحري بينما تدخل كل النفقات الأخرى المتعلقة بتكلفة البضاعة مثل النقل والهوامش التجارية من لحظة البيع حتى شحن البضاعة على الباخرة في حالة النقل البحري أو إلى الحدود في حالة النقل البحري

وتتضمن الصادرات المشتريات المباشرة من السلع والخدمات الإنتاجية من قبل غير المقيمين مثل السواح الأجانب بينما لا تتضمن المواد التي تعاد فيما بعد مثل المواد الموجهة إلى المعارض لتسويقها أو خروج المعدات من أجل الإصلاحات.[1]

2. الواردات:

تعرف الواردات على أنها مجموع السلع والخدمات المنتجة من قبل غير المقيمين والمحولة بصفة نهائية للمقيمين، وتقيم الواردات من السلع بقيمتها **CAF** حيث تدخل جميع التكاليف بالإضافة إلى نفقات التأمين والنقل بدون احتساب الرسم الوحيد على إجمالي الإنتاج والحقوق على الواردات، بينما تقوم الواردات من الخدمات الإنتاجية كالتأمين مثلا بسعر السوق، وتستبعد من الواردات كل من السلع العابرة للوطن في اتجاه بلدان أخرى والسلع المقبولة مؤقتا على التراب الوطني على إن تغادر التراب الوطني بعد فترة زمنية معينة كتجهيزات بعض الشركات الخارجية التي تدخل الوطن لإنجاز بعض المشاريع، وكذلك المواد المعروضة في المعارض.[2]

[1] قادة أقاسم، المحاسبة الوطنية، ترجمة عبد المجيد قدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 63.

[2] نفس المرجع، ص 63.

رابعا: نظريات التجارة الخارجية:

1: النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

1.1: نظرية الميزة المطلقة:

استعرض آدم سميث في كتابه ثروة الأمم فوائد حرية التجارة، فأوضح إن حرية التجارة تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع السوق، ولقد جاء حديث آدم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما أسماه النظام التجاري.[1]

حيث يرى آدم سميث إن التجارة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة، حيث تقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بكلفة أقل وتبادلها بسلعة كلفتها أقل في الدول الأخرى وهذا يؤدي بالتالي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة، وزيادة الإنتاج، واتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى سوق دولية واسعة في ظل تجارة خارجية حرة.[2]

ولنبين فكرة آدم سميث نفرض إن دولتا الجزائر وتونس بينهما اختلافات في التكاليف المطلقة لإنتاج التهور والقمح. وهو ما نبينه في الجدول التالي:

الجدول (أ) الميزة المطلقة

الدول / الإنتاج	الجزائر	تونس
التمور	711 سا / كلغ	90 سا / كلغ
القمح	60 سا / كلغ	90 سا / كلغ

1 عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 1221، ص: 22.

2 علي عبد الفتاح أبو شراز، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، الأردن، 1227، ص ص: 13، 17.

يتضح لنا من الجدول السابق إن الجزائر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج التمور، بينما تونس تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمح، وحسب آدم سميث فإن الجزائر يجب إن تتخصص في إنتاج التمور في حين تونس في إنتاج القمح ثم تقومان بتبادل الإنتاج حتى تستفيد من مزايا التجارة الخارجية.

2: نظرية الميزة النسبية

تقوم نظرية الميزة النسبية أساسا على الاعتبارات الاقتصادية والمكاسب المترتبة بتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي. ولقد طرح ريكاردو ظاهرة وهي كون أحد الدول لا تمتلك أي ميزة مطلقة في إنتاج أي من السلعتين محل التبادل، رغم هذا فبإمكانها المشاركة في عملية التبادل الدولي.

وحسب هذه النظرية فإن البلد قد يكون أكثر كفاءة من بلد آخر في أنتاج سلعتين ومن ثم يستطيع إن ينتجها بنفقات أقل ويصدرها بأسعار أقل ومع ذلك سيجد إن مكسبه من التجارة الدولية سوف يكون أكبر إذا تخصص إنتاج وتصدير إحدى السلعتين فقط وهي التي يتميز فيها نسبيا. [1]

وتنسب نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو، ونبينها في الجدول التالي، حيث نعرض فيه دولتا الجزائر وتونس تنتجان التمور والقمح وبينهما اختلافات في التكاليف النسبية للإنتاج.

الجدول(ب) الميزة النسبية:

الإنتاج / الدول	الجزائر	تونس
التمور 711ساعة عمل بالكيلو غرام	91ساعة عمل بالكيلو غرام **القمح**	91ساعة عمل بالكيلو غرام
610ساعة عمل بالكيلو غرام		

[1] عبد الرحمان يسري أحمد وإيمان محمد زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر،1227، ص: 11.

3: نظرية القيم الدولية

تنسب هذه النظرية إلى جون ستيوارت ميل، حيث قام باستكمال النقص في نظرية ريكاردو، فقد عانى ميل بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبية التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلعة.[1]

حاول جون ستيوارت ميل بحث العوامل والقوى التي تحكم معدل التبادل الدولي، والتي لم يتم التطرق إليها من قبل ريكاردو في نظرية الميزة النسبية، وقد أوضح ميل إن القيم الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، بل يحددها المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، أو ما يطلق عليه المستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من قبل الدولتين.[2]

ومعنى هذا أنه تتحقق الاستفادة المتبادلة من التجارة الخارجية عندما يتساوى طلب الدولتين على سلع بعضهما، وفي حالة كون طلب إحدى الدولتين على سلع الدولة الأخرى أكبر فإن هذا يقلل من نفعها من التجارة الخارجية، بسبب ازدياد وارداتها عن صادراتها مع هذه الدولة، والعكس صحيح، ويتم التوصل إلى المعدل التوازني عن طريق مرونة الأسعار التي تتساوى بين طلب وعرض الدولتين حتى يتحقق النفع المتساوي.

ونقدم الجدول رقم (ج) التالي لتوضيح نظرية القيم الدولية:

الجدول: (ج) نظرية القيم الدولية:

مقدار العمل المستخدم	الدولة	الإنتاج
10 رجل/سنة	الجزائر	تمور(طن) قمح(طن) 11 أو 71
10رجل/سنة	تونس	71 أو 11

1 سامي خليل ،الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 1223، ص ص: 72، 73.

2 فيلح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 1221، ص: 33.

نلاحظ من الجدول أنه بنفس مقدار العمل المبذول كل من الجزائر وتونس تنتجان كميات مختلفة من التمور والقمح.

فالجزائر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، إلا إن الجزائر لديها ميزة نسبية ($\frac{20}{10}$=2 مقابل=1,5$\frac{20}{15}$).

في إنتاج القمح أما تونس فهي أقل تخلفا في إنتاج القمح وبالتالي فلها ميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة.

قبل قيام التجارة بين الجزائر وتونس فإن تونس تضحي ب: 71طن من القمح من أجل إنتاج 71 طن من التمور) ذلك إن السلعتين تنتجان بنفس تكاليف العمل أما الجزائر فإنها تضحي ب 71 طن القمح لإنتاج 71 طن من التمور وهذه الكمية تكلف الجزائر 9 رجل / سنة من أجل إنتاجها.

وحسب نظرية القيم الدولية فإن التجارة سوف تقوم بين الجزائر وتونس إذا أمكن للجزائر إن تحصل من تونس على أكثر من 71 طن قمح مقابل تصديرها لها 71 طن من التمور، لأنها تستفيد في هذه الحالة أما بالنسبة لتونس فإنها تستفيد من قيام التجارة بين البلدين لو أمكنها الحصول على 71 طن من التمور مقا بل تصديرها للجزائر كمية أقل من 79 طن من القمح.

2.1: النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية

نظرية وفرة عوامل الإنتاج: Ohlin heckscher[1]

إن قيام التجارة الخارجية بين الدول تفسر حسب النظرية الكلاسيكية لسبب في اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، ولكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية فمن دولة إلى أخرى؟

ونظرا لأن النظرية الكلاسيكية تقوم على اعتبار العمل أساس لنفقة السلعة وأن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة فقد قام "هيشكر" بتحليل هذه الفرضيات التي تقوم على النظرية الكلاسيكية كما رفض "أُولين "

1 بوكونة نورة، "تمويل التجارة الخارجية في الجزائر "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 1231/1233، ص: 13.

الفرضيات التي قامت عليها النظرية وهي اعتبار العمل أساس لقيمة السلعة وأنه يجب تطبيق أسعار عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة.

3.1: النظرية الحديثة في التجارة الدولية

1-3-1-: نظرية تشابه الأذواق:

ا.نظرية تشابه الأذواق :

في تفسيره لقيام التجارة الخارجية يفسر "ليندر" بين نوعين من السلع: المنتجات الأقلية والسلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر إن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، وأن الميزة النسبية تتحدد بنسب عناصر الإنتاج، وهو في هذه الحالة يقدم نفس تفسير هـ يشكر المتمثلة في الموارد الطبيعية يؤدي ذلك إلى انخفاض أثمانها وبالتالي تنخفض تكلفة هذه المنتجات، وفي حالة العكس أي عندما تقل عوامل الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي ترتفع تكلفة هذه المنتجات، وحسب ليندر في انخفاض تكلفة المنتجات الأولية فإنه سيتم تصديرها، وفي حالة ارتفاع تكلفة الإنتاج فسوف يتم استيراد تلك المنتجات الأولية.[1]

أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية أو المنتجات النهائية فيرى " ليندر " إن الجزء الأكبر من التجارة يكون موضوعه هذه السلع، حيث تكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه وحجم التجارة.فاختراع منتجات جديدة وتقديمها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية، ولهذا فإن العامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها ولكن السوق الذي يتم تداولها فيه، فوجود أسواق واسعة من أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج. ومنه فالمبدأ الأساسي في نظرية هو إن وجود طلب محلي على السلع يعتبر شرطا ضروريا من أجل تصديرها.

وبما إن الاختراعات تظهر استجابة لحاجة الأسواق المحلية فإن المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوى المتماثل في التطور الاقتصادي الذين لهم نفس الحاجات سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد وهذا يعني

1 عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص: 312.

حسب "ليندر" إن هذه التجارة تنشأ بين دول تتماثل في دخولها وهياكل أسواقها واحتياجاتها، حيث إن نسبة كبيرة من التجارة الدولية تتم فيما بين الدول المتقدمة أو الدول الصناعية.[1]

كما بين أولين إن التجارة الخارجية لا تقوم على التفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما على التفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي في أسعار السلع المنتجة ، وترجع أهمية وفرة عوامل الإنتاج في تطبيق نظرية الثمن والتوازن التي تستخدم في نظرية العرض والطلب على نظرية التجارة الخارجية.

يرى أولين إن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة والذي يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، وينعكس هذا كله في اختلاف أثمان السلع المنتجة، وهكذا ستوجد دول تتخصص في إنتاج سلعة معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها وأن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها. وتقوم التجارة الخارجية لاختلاف النفقات النسبية ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة وتستفيد من مزايا الحجم الكبير وهكذا تتضافر وفرة عوامل الإنتاج والحجم الكبير.

ب.لغز ليونتيف: Leontief

اعتمد الاقتصادي " ليونتيف " على اختبار النظرية الحديثة للتجارة الخارجية لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج على صادارت وواردات الولايات المتحدة، على أساس أنها تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل، كما استخدم " ليونتيف " في هذا الاختبار أسلوب تحليل المنتج وذلك لحساب رأس المال والعمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية، ووصل إلى نتيجة إن التجارة فيها تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال.

ومن خلال هذه النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة ل رأس المال لأن العامل الأمريكي يحيط به التجربة، الخبرة والتنظيم، وأن عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس

1 زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1223، ص ص: 11، 13.

المال، إذا فعلى أمريكا إن تصدر سلعا ذات كثافة عالية في عنصر العمل بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.[1]

ج. الفجوة التكنولوجية

أوضح بوسنر (Posner) إن التجديد يمكن إن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما، وأن هذه الدولة يمكنها إن تستفيد من هذه الميزة طالما إن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا.

وبما إن التجديد ناتج عن التطور التكنولوجي فهذا يعني إن من يستفيد منه هو الدول المتقدمة، ما يكسبها ميزة تنافسية في السلع أو المنتجات التي تتأثر بالتطوير على حساب الدول النامية حيث إن الدول المتقدمة تتبع طرق إنتاجية متطورة الشيء الذي يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي تخفض من أسعار منتجاتها مما يكسبها ميزة تنافسية.[1]

واستند تحليل الفجوة التكنولوجية على وجود:

فجوة الطلب: وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد وبداية إنتاجه في الدول المقلدة، وخلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاج المنتج وتصديره.

فجوة التقليد: وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة، وظهوره في الدول النامية، حيث تشارك الدول النامية في الإنتاج[2].

1 يونس محمود ،الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1227، ص: 11.

2 فليح حسن خلف ،العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 1221، ص: 17.

د.نموذج دورة حياة المنتج

ظهر هذا النموذج في كتابات كل من" فيرنون " عام 7567، وهيرش عام 7561، حيث تم توضيح الديناميكية التي تقوم عليها هذه النماذج من أجل تحليل التجارة الخارجية تغيراتها عبر الزمن، بالاستناد إلى إن التطور التكنولوجي في إنتاج السلع يختلف بطريقة منتظمة عبر الزمن، وهذا الاختلاف يتصل بخصائص دورة المنتج المتاحة، والذي يحدد بالتالي الميزة التنافسية.[1]

حيث إن هذا النموذج يقوم بدراسة وتحليل التبادل الدولي حسب التطور الزمني للمنتج والميزة النسبية التي تتحقق للدولة وصاحبة المنتج الجديد، من خلال تقسيم حياة المنتج إلى عدة مراحل أطلق عليها اسم دورة حياة المنتج، وقسم " هيرش " مراحل دورة المنتج إلى:

- **مرحلة المنتج الجديد:**

يمثل فيها العمل الماهر عالي المستوى النسبة المرتفعة من مدخلات هذه المرحلة وبالذات المهارات العلمية.

- **مرحلة النمو:**

وذلك إن إنتاج المنتج ينمو بسرعة، وتحتل المدخلات الرأسمالية النسبة العالية من المدخلات، حيث تتميز هذه المرحلة بالكثافة الرأسمالية مع بقاء المهارات وبالذات العمالة المدربة تلعب دورا هاما فيها.

- **مرحلة النضج:**

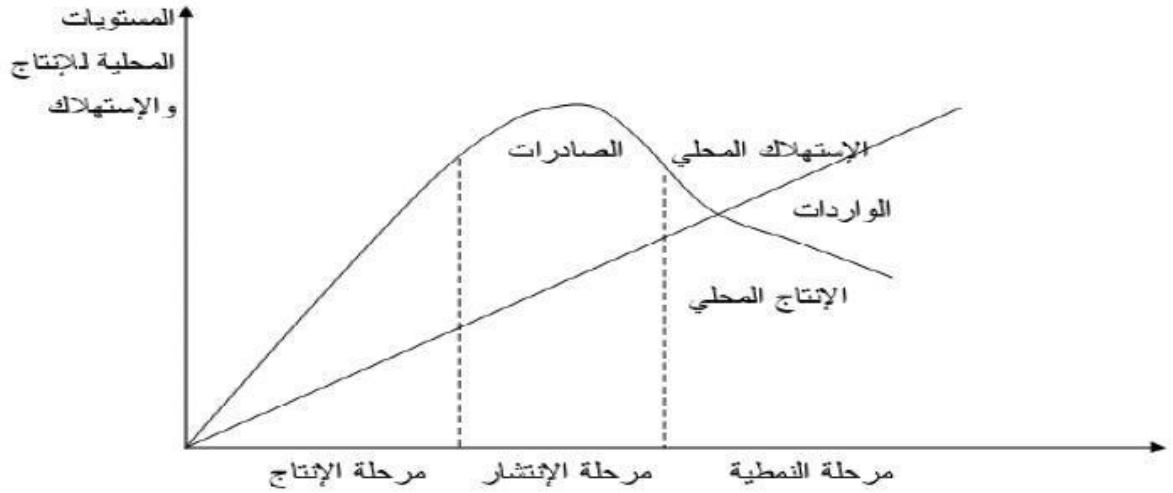
حيث يكون المنتج في هذه الحالة نمطيا، ويتمتع بصفة الثبات والاستمرار،[1] وحسب نموذج دورة المنتج فإن الدول الأكثر تقدما والتي تملك عمالة ماهرة جدا سوف تتمتع بميزة نسبية خلال مراحل الإنتاج الأولى للمنتج الجديد، ثم بعد ذلك تملك الدول الأقل تقدما ميزة نسبية أيضا عند دخول المنتج مرحلة النمو في المرحلة الأخيرة للمنتج تنتشر النسبية في إنتاجه بين الدول.[2]

1 فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص: 11.

[2] بوكونة نورة، مرجع سابق، ص ص: 13، 17.

لقد تطرقنا في المطلب السابق إلى مجموعة من النظريات المفسرة للتجارة الخارجية من اهمها :النظريات الكلاسيكية، النظريات النيوكلاسيكية، النظريات الحديثة.

الشكل (أ): يوضح دورة حياة المنتج



المصدر: زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعارف الجامعية، 3221، ص: 11.

المطلب الثاني: مفهوم التصدير، أهميته وأهدافه

أولا: مفهوم التصدير:

يعتبر التصدير شكلا من أشكال الدخول إلى الأسواق الدولية، فهو يحظى بأهمية بالغة لدى المفكرين الاقتصاديين قديما وحديثا، ومن هذا المنطق يمكن توريد التعريفات التالية له ومن خلال عدة زوايا:

-هو عملية إخراج السلع والخدمات خارج دولة حدود الدولة، وبيعها بصفة رسمية مقابل قيمة مالية، قدرة عادة ما تكون بالعملة الصعبة، فالتصدير يعتبر عادة الوسيلة الأولى المستخدمة في اقتحام الأسواق الدولية[1].

-إن التصدير يعني قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى الدول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف معينة.[1]

[1] لتجاني بن سالم، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد سياسي، ورقلة، 2016 2017، ص4.

–وعليه فإن التصدير بصفة عامة هو الطلب الفعلي الأجنبي على المنتجات المحلية سواء أكانت هذه المنتجات من السلع أم الخدمات، وبذلك فإن التصدير هو اجتياز السلع الوطنية إلى خارج حدود سواء كانت هذه الحدود طبيعية أو حكمية، ويقصد بالحدود الطبيعية حدود الدولة الإدارية والدولية مع الدول الأخرى المجاورة لها في حين يقصد بالحدود الحكمية الحدود الجمركية لمناطق الحرة فقط دون الحدود الإدارية والدولية لها.[2]

ثانيا: أهمية التصدير:

تكمن أهمية التصدير في:[3]

1. محركا للإنتاج:

حيث إن أي مشروع لا يقبل التوسع في إنتاجه ما لم يتوفر الطلب القادر على امتصاصه، والعكس إذا كان هناك قصور في الطلب المحلي عند إنتاجه، فإن الطلب الخارجي عليه يعوض نقص الطلب المحلي، ويساهم في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية من خلال تطبيق الأساليب الحديثة، كما يسهل امتداد التصنيع إلى مجالات جديدة لتكن متاحة من قبل.

2. بناء الطاقة الإنتاجية:

عن طريق تمويل شراء السلع الوسطية بالصرف الأجنبي.

3. استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة:

تعتبر الصادرات الأداة المثلى لاستغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة بالشكل الذي يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج، وزيادة معدلات العائد الاقتصادي عن طريق زيادة قدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية.

---

[1] فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، دار قباء، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2002، ص 15.

[2] http://sites.google.com.

[3] مال عبد الرحمان زيدان قاسم، مشاكل الطلب على الصادرات، الصناعة المصرية، دار الشتات مصر، 2008، ص 45.42.

4. التخلص من الاختلالات الهيكلية:

على أساس إن الأداء التصديري هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني وأن الصادرات هي القطاع القائد والرائد للتنمية.

ثالثا: أهداف التصدير:

هناك مجموعة من الأهداف فمنها مرتبط بالإستراتيجية التجارية، بالجانب المالي بتحسين شروط الإنتاج:[1]

1. الأهداف المرتبطة بالإستراتيجية التجارية هي:

* تجاوز السوق الوطنية المشعبة

* توزيع جغرافي للمخاطر

* التكييف مع المنافسة والتواجد في الأسواق الدولية

2. الأهداف المرتبطة بالجانب المالي هي:

* الزيادة في رقم الأعمال.

* رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية.

* رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.

3. الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:

* تحسين القدرات الإنتاجية للمؤسسة واستغلال الامتيازات المتوفرة.

* خفض الكتلة الإنتاجية والرفع من جهود البحث العلمي.

[1] ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، 1998، ص 43.

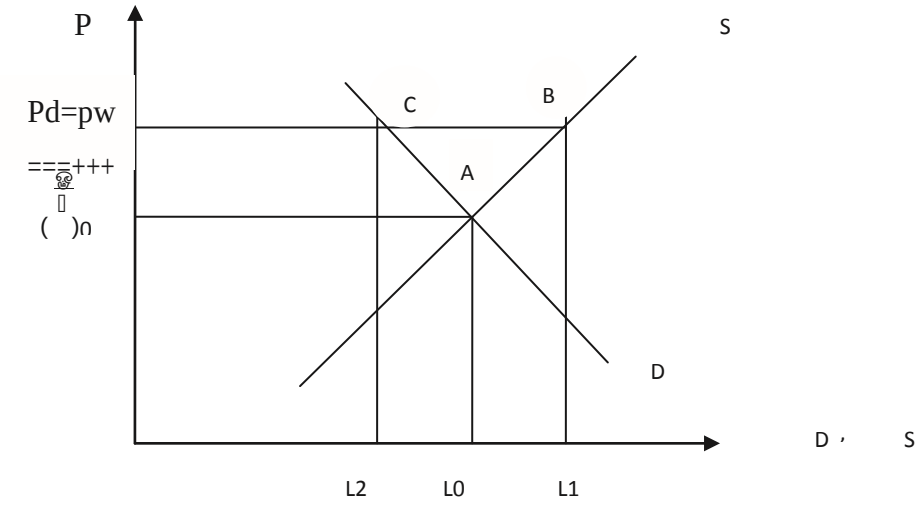
- **سياسة دعم الصادرات**

تلجأ الدول إلى تقديم منح مادية أو عينية للمنتجين الذين يصدرون سلعهم للخارج وذالك من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين مميزاتها التجارية.
- مساعدة صناعة ذات نفوذ سياسي.
- تنشيط منطقة تعاني من الكساد الاقتصادي وتتركز فيها الصناعات التصديرية.

ويمكن توضيح أثر الصادرات على كل من المستهلك والمنتج من خلال الشكل: [1]

الشكل (ب): يمثل أثر الصادرات على كل. من المستهلك والمنتج



يمثل منحنى **D** منحنى الطلب في الدولة المصدرة.

يمثل منحنى **S** منحنى العرض في الدولة المصدرة.

يمثل **Pw** السعر الدولة لهذه السلعة.

يمثل **Pd** السعر الدولي بالإضافة إلى الدعم

[1] د. موسي سعيد مطر, حسام داود وآخرون " التجارة الخارجية " دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان الطبعة الأولى 1421 – 2001 ص68

المطلب الثالث: نظريات التصدير

تضمن الفكر الاقتصادي عبر السنوات الماضية أفكارا تعكس أهمية إسهام التجارة في تحقيق النمو الاقتصادي ولهذا لابد من إعطاء لمحة موجزة من أهم الأفكار قديما وحديثا ونظرتها إلى الصادرات:

أولا: مفهوم الصادرات عند الماركنتينون (التجاريين):

يعد الفكر الماركتيني الذي ساد القرنين السادس عشر والسابع عشر أول من اهتم بقطاع التصدير تاريخيا حيث اعتبر كقطاع ريادي محفز للاقتصاد من أهم هذا الفكر Colbert. Davenant-Mun-Petty، فقد كان التجاريون يرون في تكوين فائض مستمر من الصادرات، المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع بها الدولة توفير احتياجاتها من الخارج، لذلك شجعت السياسة التي اتبعتها هؤلاء في تطبيق نظام إعادة التصدير من أجل إنعاش حركة الصادرات، كما آخذوا العمل بنظام المستودعات، المناطق الحرة والإعفاءات الضريبية والإعانات لتشجيع الصناعات التصديرية.[1]

ثانيا: مفهوم الصادرات عند الكلاسيك:

انتقد الكلاسيك التجاريون في سعيهم لغرض قيود على التجارة الخارجية، من خلال الحد من الواردات والتوسع في الصادرات بشكل يتنافى والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد فلقد ناد الاقتصاديون الكلاسيك بالحرية الاقتصادية التامة في مجال التجارة الخارجية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي.

وبذلك فهم يرون وجوب عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية وأبرز مفكري هذه المدرسة نجد آدم سميث الذي جاء بفكرة التقسيم الدولي للعمل فهو ينظر إلى التجارة الخارجية على أنها الأداة التي بموجبها يتم توزيع الفائض من الإنتاج وأصناف الاقتصادي دافيد ريكاردو إلى إن الدولة تتخصص في إنتاج السلع على أساس المنفعة النسبية

[1] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 2002، ص 7.6.

أعطى الكلاسيكيون اهتماما كبيرا للصادرات في كتاباتهم بحيث بينو الدور الذي تلعبه في توسيع القاعدة الإنتاجية كذا الفائدة التي تنشأ عنها من خلال تمكين الصناعات التصديرية من الإنتاج لسوق العمل أوسع وبالتالي الاستفادة من وفرات الحجم وتزايد الغلة إضافة إلى دور الصادرات في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية ، ودورها في تراكم رأس المال من خلال التشجيع على التوسع في النشاط الصناعي عموما.[1]

ثالثا: مفهوم الصادرات عند كينز:

بعد أزمة الكساد التي عرفها العالم في سنة 1929 نشرت النظرية العامة ل جون ماينارد كينز التي أصبحت الأمر الشاغل للاقتصادية والسياسية وصناع القرار في الدولة الغربية كيفية خلق الطلب الفعال الذي يحدد مستوى النشاط الاقتصادي، فدالة الطلب الكلي عند كينز تشتمل على المتغيرات التالية:

$$Y=c+I+G(X-M)$$

يلاحظ إن دالة الطلب الكلي لكينز على أنها تحتوي على صافي التصدير كمتغير أساسي في المعادلة إلى جانب المتغيرات الأخرى كالاستهلاك العائلي" C" والاستثمار " I" الإنفاق الحكومي"G" كما أبرز كينز من خلال إسهامه الدور الذي يلعبه المضاعف حيث يعمل على زيادة الدخل بنسبة أكبر من نسبته الزيادة في قيمة الصادرات.[2]

[1] عدة محمد، تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، الفترة من 1990. 2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تجارة لوجستيك أورو متوسطي، مستغانم، 2015، 2016.ص 6.5.

[2] وصاف سعيدي، مرجع سابق الذكر، ص 08.

المبحث الثاني: استراتيجيات التوغل في الأسواق الأجنبية

المطلب الأول: طرق التصدير إلى الخارج:

نظرا للتعدد والاختلاف في أساليب الدخول إلى الأسواق العالمية، سنتطرق إلى الأشكال الأكثر شيوعا واستخداما في السوق الدولي:

أولا: التصدير بأنواعه:

يعتبر التصدير من أبسط الطرق التي تستطيع المؤسسة الدخول بها إلى الأسواق الأجنبية وقد تم التطرق إلى تعاريفه في المبحث الأول.

حيث إن التصدير يحتاج إلى الحد الأدنى من رأس المال مقارنة بالبدائل الأخرى فهو لا يتطلب تغيير جذري في حظ منتجات المؤسسة بل تغيرات بسيطة تتماشى مع احتياجات السوق الأجنبي، أو تغيير في هيكلها التنظيمي أو الإستراتيجية المسطرة ويمكن إن نميز نوعين من التصدير:

أ/ التصدير المباشر:

في هذا النوع تفضل المؤسسات القيام بعملية التصدير بنفسها مما يرافق ذلك مخاطر كبيرة واستثمارات مالية عالية في المقابل ترتبط بعائد محتمل أكبر سيطرة تامة على جهودها في البيع، تعامل مباشر مع المستهلكين.[1] ويمكن إن يتم ذلك في عدة قنوات تتمثل في:[2]

-قسم تصدير محلي: معناه إن المؤسسة تخصص في بلدها الأصلي قسما خاص لعمليات التصدير بإشراف مدير يرأس مجموعة مستخدمين تنحصر مهام القسم في أداء كافة الأنشطة المتعلقة بالتصدير والقيام بعمليات البيع الفعلي للمنتجات، وتقديم المساعدة التسويقية في مجال الأسواق الخارجية.

[1] عدة محمد، مرجع سابق ذكره، ص 8.

[2] فريد النجار، تسويق الصادرات، دار قباء، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2002، ص 15.

-فرع الجمعيات الدولية أو الخارجية: يسمى بمفهوم " الشركة التابعة" تسمح هذه الأخيرة من تحقيق سيطرة أكبر في السوق الدولية، ويتعامل الفرع بجميع السياسات التسويقية الخاصة بالصادرات (بيع، تخزين، توزيع، ترويج).

-ممثلي مبيعات التصدير المتجولين: المؤسسة ترسل ممثلين عنها إلى الدول الأخرى لغرض التعريف بمنتجاتها أو التفاوض، أو عقد الصفقات التجارية مع الجهات المستفيدة.

-الوكلاء أو الموزعين الأجانب: يمكن إن تتعاقد المؤسسة مع وكلاء أو موزعين أجانب لغرض بيع منتجاتها نيابة عنها، حيث يمنح لهم الحقوق الخاصة التي تنتج لهم إمكانية تمثيل المؤسسة في بلادهم.

ب/ التصدير الغير مباشر:

يقصد به النشاط الذي يترتب عن قيام شركة ما ببيع منتجاتها إلى مستفيد محلي، يتولى عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج سواء بشكله الأصلي أو بشكله المعدل.[1]

يعتمد التصدير الغير مباشر على الوسطاء المستقلين المتمثلين في:[2]

-**المصدر**: يقوم بشراء المنتجات المصنعة ثم بيعها إلى الخارج لحسابه الخاص

-**وكالات التصدير المحلية**: تعمل على البحث على الأسواق الخارجية للسلع المحلية، والتفاوض مع المستوردين الأجانب، مقابل عمولة معينة.

-**المنظمة التعاونية**: تقوم هذه المنظمة بالأنشطة التصديرية نيابة عن عدة منتجين، حيث تكون سيطرتها الإدارية، وغالبا ما يستعين بهذه المنظمة منتجي السلع الأساسية أو الأولية كالمنتجات الزراعية أو الحيوانية.

[1] علي حسين علي، الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال (البيئة والوظائف والاستراتيجيات)، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص 463.

[2] محمود جاسم الصميدعي، استراتيجيات التسويق، مدخل كمي تحليلي، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2000، ص 286.

ثانيا: الاتفاقات التعاقدية:

هي عبارة عن ارتباط طويل الأجل بين شركة في دولة وشركة في دولة أخرى، يتم بمقتضاها نقل التكنولوجيا، المعرفة دون استثمارات في أصول مادية من طرف الشركة، ومن أهم الاتفاقات التعاقدية المتفق عليها نذكر ما يلي:[1]

أ/ عقود التراخيص:

يقصد بعقود التراخيص إن تقوم الشركة مانحة الترخيص بالسماح لشركة أخرى مرخص لها بحق استعمال براءة الاختراع، الملكية الفكرية، العلامة التجارية، التكنولوجية طرق وأساليب الإنتاج، حقوق النشر والتأليف إلخ مقابل أجر متفق عليه.

ب/ عقود الامتياز:

هو شكل خاص من أشكال عقود التراخيص بحيث تقوم شركة بمنح حق امتياز، أداء معين لشركة في دولة أخرى تحت الاسم التجاري للشركة صاحبة الامتياز خلال فترة زمنية معينة مقابل الحصول على عائد مالي.

ج/ عقود التصنيع وعقود الإدارة:

عقود التصنيع عبارة عن اتفاقية مبرمة بين المؤسسات الدولية، وإحدى المؤسسات الوطنية (عامة، خاصة) بالدولة المضيفة يتم بمقتضى هذا الاتفاق التصنيع في السوق الأجنبية بواسطة وكيل حيث يتم إنتاج منتج من قبل المؤسسة المحلية بنيابة عن المؤسسة الدولية على إن تقوم هذه الأخيرة بنقل التكنولوجيا والمساعدة الفنية

أما عقود الإدارة فهي عبارة عن اتفاقية يتم بمقتضاها تفويض مؤسسة أجنبية بإدارة مؤسسة وطنية صناعية أو خدمية دون إن يكون للمؤسسة الأجنبية السلطة في اتخاذ القرارات الاستثمارية وعادة ما يبرم عقود إدارة المؤسسات الصناعية في إطار توريد معدات المصانع في حين تبرم عقود المؤسسات الخدمية لإدارة العمليات اليومية

[1] عمر خير الدين، التسويق الدولي، دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، 1996، ص 52.

ويتضمن الاتفاق على إن تحصل المؤسسة الأجنبية على نسبة محدودة من الأرباح الصافية أو من عائد مبيعات المؤسسة التي تبرمها الاتفاق.[1]

د/ عقود تسليم المفتاح أو السلعة:

ترتبط عقود تسليم المفتاح ببناء المشروعات الكبرى في الدول النامية حيث تلتزم الشركة الدولية ببناء مشروع متكامل حتى مرحلة التشغيل وتسليمه إلى المالك بالإضافة إلى الالتزام بتدريب العاملين الفنيين لتشغيل المشروع وإمداده بالمعدات والآلات اللازمة.

3/ الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر تحركات رؤوس الأموال الدولية التي تسعى لإنشاء أو تطوير الحفاظ على شركات أخرى تابعة أجنبية وممارسة السيطرة على إدارة الشركات الأجنبية.[2]

يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:[3]

أ/ الاستثمار المشترك:

هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة حيث لا تقتصر المشاركة على حصة رأس المال فقط بل يمتد إلى الإدارة، الخبرة، براءة الاختراع أو العلامة التجارية.

ب/ الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعتبر أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات هذه الطريقة نقوم بناءا على عملية نقل المنشأة بأكملها إلى سوق دولي معين، أو بعبارة أخرى نقل مهارتها الإدارية والفنية والتسويقية والتمويلية إلى بلد مستهدف في شكل منشأة تحت سيطرتها الكاملة من شأنه إن يمكن الشركة من استغلال ميزتها

[1] يحي سعيد علي، بحوث التسويق والمصدر الناجح، دار الأمين للنشر والتوزيع، بلد مجهول 1997، ص 114.

[2] http://www.google.com

[3] فريد النجار، التخالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون (خيارات القرن الحادي والعشرون) ايتراك للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية 1999، ص 14.

التنافسية بالكامل، هذا النوع تتردد عليه وترفضه حكومات الدول المضيفة خوفا من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية محلية ودولية وكذا الحذر من احتمال احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول المضيفة.

4/ التحالفات الإستراتيجية:

يقصد بالتحالفات الإستراتيجية إحلال التعاون محل المنافسة التي قد تؤدي إلى خروج أحد الأطراف من السوق وقد يؤدي التحالف إلى التعاون والسيطرة على المخاطر والتهديدات المشاركة في الأرباح والمنافع والمكاسب الملموسة وغير الملموسة.[1]

قد تكون هذه التحالفات تكنولوجية إنتاجية تسويقية.[2]

أ/ تحالفات إستراتيجية تكنولوجية:

تعتبر التكنولوجيا المتقدمة المحرك الأول في اقتصاد أي دولة ووسيلة لتحقيق توسعات في الأسواق الدولية، يتضح ذلك من خلال ظهور عدد هائل من الاختراعات والمنتجات الجديدة، مما دفع بالشركات كثيفة التكنولوجيا بتكوين تحالفات إستراتيجية مع الحلفاء الأجانب لغرض الحفاظ على التنافسية في الأسواق العالمية مثل: اليابان، الهند، ماليزيا، سنغافورة

ب/ تحالفات إستراتيجية إنتاجية:

تجذب المزايا المطلقة أو النسبية لدولة أو شركة ما رجال الأعمال والمستثمرين للدخول في مشاركات وتعاونيات في الإنتاج خارج حدود الدولة للتقرب من الأسواق، المواد الخام والطاقة أو أسواق المال والتكنولوجيا ومثال ذلك التحالف الاستراتيجي بين شركتي الجنرال موتورز وتويوتا، حيث يتيح ذلك الفرصة الأولى تعلم المعرفة

[1] فريد النجار، مرجع سابق الذكر، ص 14.

[2] فريد النجار، مرجع سابق الذكر.

الإنتاجية الخاصة بشركة تويوتا في مجال صناعة السيارات الصغيرة ومتوسطة الحجم، في المقابل مساعدة هذه الأخيرة الدخول إلى الأسواق الأمريكية.

ج/ تحالفات إستراتيجية تسويقية:

تظهر أهمية التحالفات الإستراتيجية التسويقية التي تركز على الاستفادة من نظام التوزيع الخاص بالطرف الآخر ويظهر ذلك جليا بعد انضمام الدول إلى اتفاقية الجات مما يجبرها على الدخول في تحالفات تجارية، وفتح الأسواق والعمل على تحرير التجارة من القيود الكمية الجمركية، هذه التحالفات بين الأسواق تظهر عند إنشاء مناطق التجارة الحرة، فالتحالفات التسويقية تؤدي إلى تقاسم الأسواق العالمية بين أطراف التحالف بدلا من التنافس والصراعات.

المطلب الثاني: إستراتيجية تنمية الصادرات:

تلعب إستراتيجية تنمية الصادرات دورا هاما في تطوير قطاع التصدير

أولا: تعريف إستراتيجية تنمية الصادرات:[1]

تعرف على أنها "تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التأثير على كمية وقيمة الصادرات بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية."

يعرفها كروجر Kruger 1981 على أنها مجموعة من الوسائل والإجراءات المختلفة التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون الاقتصار على سلعة واحدة.

ثانيا:مؤشرات تنمية الصادرات:

هناك مجموعتان من المؤشرات تستخدمان في تحديد الهيكل السلعي الأمثل للصادرات هما:[2]

[1] مصطفى بن ساحة، تنمية الصادرات غير نفطية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، غرداية، 2010 2011، ص 91.90.

[2] مصطفى باكر، الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 50، 2006، ص 04.

1- مؤشرات التخطيط القصيرة الأجل: ترتكز هذه المؤشرات على سيولة المشروع التصدير وربحتيه ومن أهمها:

1-1العائد من العملات الأجنبية لوحدة التكلفة المحلية: يساوي حصيلة صادرات سلعة بالعملات الأجنبية/ تكلفة إنتاج السلعة بالعملة المحلية.

1-2- صافي العائد من العملات الأجنبية: قيمة مستلزمات الإنتاج المستوردة لإنتاج السلعة بالعملة المحلية.

ملاحظة: كلما زادت قيمة هذه المؤشرات كلما ارتفعت السلع المصدرة في سلم الأوليات.

2- **مؤشرات التخطيط المتوسطة وطويلة الأجل**: تستخدم هذه المؤشرات في تقييم الصناعات التصديرية المزمع إنشاؤها أو تلك المراد تطويرها وتتمثل في:

2-1- التكلفة المطلوبة للحصول على وحدة النقد الأجنبي:

$$E= \frac{I+C+T}{XF.T}$$

حيث أن

i: يمثل مقدار الاستثمار بالعملة المحلية

C: يمثل تكاليف الإنتاج الجارية بالعملة المحلية

Xf: يمثل العائد السنوي بالعملات الصعبة

T: يمثل عدد سنوات استغلال المشروع.

2-2: مؤشر طول فترة السداد

$$T=\frac{IF}{XF}$$

حيث: IF: تكاليف الاستثمار بالعملة الأجنبية

ويعتري حساب هذه المجموعة من المؤشرات كغيرها من المؤشرات الجدوى المالية للمشروعات عدد من الإشكاليات في الواقع أهمها:

صعوبة التنبؤ باتجاه النفقات والأسعار المحلية والعالمية الطويلة ومتوسطة الأجل غير إن حساب هذه المؤشرات يعد أمرا ضروريا للارتقاء بالصناعات والأنشطة التصديرية الواحدة.

ثالثا: محاور إستراتيجية تنمية الصادرات:

توجد مجموعة من المحاور التي اتفق عليها معظم الخبراء والعاملين في مجال التجارة الخارجية لدفع معدلات نمو الصادرات تتمثل في:[1]

1- بناء إدارة وطنية للنشاط التصديرية:

يتميز التصدير بأنه نشاط يتعامل مع كافة القطاعات النشاط التصديري في الداخل، ومع متغيرات الأسواق العالمية، ومن ثم إنشاء إدارة وطنية لمتابعة تنفيذه بصورة متكاملة، حيث يعمل على إزالة العراقيل ونقاط التعثر بدءا من الإنتاج إلى تقديمه للسوق العالمي مرورا بمراحل تجهيزه، تعبئته، تغليفه، ونقله، خدمات التمويل والتأمين، الإجراءات الجمركية والشحن حتى وصوله إلى منافذ التوزيع، وما يسبقها من حملات ترويجية ودعائية لتصل إلى المستهلك النهائي في هذه الأسواق.

2. سياسات تحسين جودة الصادرات ومناخ الاستثمار:

تحسين جودة المنتج من بين المحاور الهامة التي ترتكز عليها إستراتيجية تنمية الصادرات يظهر ذلك من خلال أمرين: الأول يتمثل في إقامة نظم فحص السلع التي يتم تصديرها من أجل ضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية، أما الثاني فهو الحفاظ على سمعة المنتج من خلال وضع نظام للجودة كما يلعب مناخ الاستثمار السائد في الدولة دورا هاما في التأثير على أداء الصادرات يتحقق ذلك من خلال:

[1] عبد الحميد رضوان، سياسة تنمية الصادرات، إدارة التحليل والمعلومات التجارية، الإمارات العربية المتحدة، عدد 01، 2009، ص 03.

-تشجيع المنتجين والمصنعين المحليين معنويا بتأسيس جائزة أفضل أداء تصديري

-وضع برامج تدريبية لرفع مهارات المصدرين بما يؤدي إلى زيادة قدرتهم التنافسية في الأسواق العالمية وتوفير خبراء التصدير لمساعدتهم.

-تدعيم الجودة وتعديل المنتج وفق احتياجات السوق لان الجودة تعتبر من أهم عناصر الترويج التسويق في ظل انفتاح الأسواق على بعضها البعض والإسراع في تطبيق نظم الجودة الشاملة على المصانع.

-خلق مناخ ملائم للتوجه نحو التصدير.

3- مرافقة عمليات التصدير:[1]

لعملية التصدير طبيعة خاصة في استخدام أنشطة الائتمان لذا يجب توفير التمويل والائتمان المناسب لها كشرط أساسي لنجاح التوجه التصديرية إلى الخارج، وقد يقدم الائتمان بالعملة المحلية والأجنبية في الداخل والخارج.

تتمثل السياسات التي تتبعها الدول التنمية صادراتها في توفير التمويل اللازم للمصدرين من خلال عدة آليات منها توفير قروض ميسرة تأسيس برامج التأمين الصادرات، يتم ذلك من خلال:

-توفير قروض ميسرة للمصدرين لشراء المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لتنفيذ عقود التصدير.

-منح القروض متوسطة الأجل لمساعدة المشروعات المواجهة للتصدير على التوسع في الإنتاج.

-تأسيس برامج لتأمين الصادرات ضد المخاطر غير متوقعة مثل مخاطر السياسة.

4- التسويق والترويج:

يعد الاهتمام بالتسويق الخارجي من أهم المحاور إستراتيجية تنمية الصادرات لذا يلزم تحديد قطاعات التصدير المستهدف تطويرها لتتمكن من المنافسة الدولية ويجب إن يتولى تنفيذ عمليات التسويق الخارجي

[1] عبد الحميد، المرجع السابق الذكر، ص 04.

للصادرات رجال ذو خبرة، كما يمكن الاستعانة بمؤسسات متخصصة في هذا الميدان وهناك مجموعة من الإجراءات تقوم بها الدول لترويج وتسويق صادراتها في:

-إنشاء وكلات ترويج الصادرات تعمل على تنفيذ خطط تسويقية متكافلة وإجراء الأبحاث الخاصة بالتسويق وتشجيع الصادرات

-توفير المعلومات اللازمة للمصدرين عن طريق التعاون مع وزارة الخارجية لجمع المعلومات التجارية عن بعض الأسواق

-إجراء الاتصالات مع بعض المراكز المعلومات الدولية على النشرات والأبحاث المتخصصة

-إنشاء صندوق الترويج متخصص في تمويل برامج التسويق وأنشطة المصدرين.

-اعتماد علامة تجارية للترويج لمنتجات الدولة بعينها هذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة المستهلكين والموردين في جودة المنتجات المصدرة وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات التي يتم تصديرها في الأسواق الخارجية.

5- دور قطاع النقل في تنمية الصادرات:

يتعين على شبكات النقل بكافة فروعها تقديم خدمات بأسعار تنافسية ومستويات جودة عالية حتى يمكن تحقيق النمو للاقتصاد ومن ثم الرواج للصادرات بإزالة العراقيل التي تقف أمامها كالآتي:

-توسيع دور القطاع الخاص في الموانئ البحرية ومنحه كافة التسهيلات لتقديم خدمات راقية، وإنشاء المحطات المتخصصة

-رفع كفاءة خدمات الموانئ عن طريق إعطاء الشركات العملة في هذا النشاط مرونة أكبر في التسعيرة

-تحديث وتدعيم البنية الأساسية للموانئ

-توفير طائرات متخصصة لنقل المنتجات الموجهة للتصدير وكذا فراغات الشحن

-الرفع من كفاءة العاملين في المطارات عن طريق تدريبهم وتكوينهم.

المطلب الثالث: مشاكل ترقية الصادرات:

يبقى الاقتصاد الجزائري يسجل حالات ضعف في مجال التصدير خارج المحروقات ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

أولا: المشاكل التنظيمية: تلاقي الصادرات خارج المحروقات مشاكل محدودة تمس بالجانب التنظيمي لعملية التصدير، من ذلك يمكن ذكر مسائل منها ما يتعلق بالإجراءات الإدارية وبطئها بسبب غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد، كذلك تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها ونضام الجودة بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف. [1]

ثانيا: المشاكل الهيكلية: وتتمثل في جانبين هما نوعية المنتوج المصدر وأسعار المنتجات المصدرة كما يلي:[2]

1. النوعية: تعاني المنتجات الجزائرية من الجودة المنخفضة والنوعية الرديئة مقارنة مع نوعية نفس المنتجات في السوق الخارجية والأمثلة على ذلك كثيرة، يمكن القول إن نقص التوعية يرجع إلى أسباب تمس بطبيعة سير الجهاز الإنتاجي الذي يعتمد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وبالتالي عملية الاحتكار، ونجد إن عملية الاحتكار تنجر عنها مساوئ عديدة وكبيرة تؤثر في نهاية الأمر على الجودة المنتجات والخدمات بالسلب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الأسباب الكامنة وراء رداءة النوعية في القطاع العام والخاص كل على حد السواء هو قيام بعض المؤسسات الإنتاجية بعرض سلعها بدون دراسة مسبقة لذوق المستهلك، بدون دراسة الطلب،كذلك بدون أي دراسات أو تدقيق للإمكانيات توزيع وتسويق هذه السلع.

[1] بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970. 2005، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات قبل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، 2010، 2011، ض 69.

[2] بن حمودة سكينة، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، 1986. 1995، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة مشتوري، قسنطينة، 1999، ص ص،215. 218.

2: الأسعار: إن ارتفاع أسعار بعض المنتجات الجزائرية المصدرة إنما هو ارتفاع الأعباء الناجمة عن ضعف الإنتاجية كذلك انعدام قنوات التوزيع.

ثالثا: المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي: يتميز المحيط المؤسساتي التشريعي للصادرات المبادلات خارج المحروقات بالخصائص التالية:[1]

- التشابك والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة مما أدى إلى صعوبة تقييم الوضعية وصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة، خاصة من طرف الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية promex باعتباره هيئة أصبحت توجه استراتيجيات مختلف الأعوان الاقتصاديين في مجال التصدير وهو الوسيط أين تتقاطع فيه انشغالات أهم مراكز التأثير والقرارات في مجال التجارة الخارجية وفشله لحد الآن في إنشاء شبكة معلومات وطنية تمكن من توفير المعلومات القانونية والتشريعية الدقيقة والموحدة عن الهيئات والمؤسسات خارج المحروقات.
- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات فهذا النقص لا يسمح بتعزيز مجهودات المؤسسات المهتمة بالتصدير لاستغلال الفرص العديدة التي يمكن إن تتواجد على مستوى الأسواق الخارجية.
- وجود تنظيم وتنسيق غير كافي بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن إن تقدمه من معلومات للمؤسسات بحيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.

[1] وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 1، 2002.

- إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلف مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد، وإقامة تحالفات فيما بين المؤسسات،
- فالجزائر يمكن لها إن تخلق ميزة نسبية في قطاعات هامة، كالفلاحة، الصناعات الاستخراجية الصناعة التقليدية السياحية: ما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكنا جدا ضمن إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير تغطى رغم المجهودات المبذولة من السلطات الاقتصادية العمومية في تفعيل علاقة المؤسسة الجزائرية للمنظمة العالمية للتجارة وإنشاء منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية لكون عملية تأهيل الاقتصاد الوطني مازالت في مكانه.[1]

[1] بهلول مقران، مرجع سابق الذكر، ص 71.

خلاصة:

إن طبيعة الدول من خلال تركيبتها الاقتصادية المختلفة هو من بين العوامل التي سمحت بقيام التجارة الخارجية وتطوير التبادل، حيث تعمل كل دولة جاهدة من أجل تحسين مكانة تجارتها الخارجية والعمل على تطوير الصادرات ة ترشيد الواردات.

إن موضوع التجارة الخارجية حض ا باهتمام كبير، حيث ظهرت نظريات قامت بتفسير نمط التبادل الدولي، كالتجاريين والكلاسيك، والنيوكلاسيك والتفسير الحديث كالنظرية التكنولوجية وغيرهم.

ومن خلال تتبع مختلف هذه النظريات التي تناولت موضوع التجارة الخارجية استخلصنا مدى تباين أفكار روادها، لكن في حقيقة الأمر يمكن القول إن نظريات التجارة الخارجية يمكن اعتبارها نظريات مكملة لبعضها البعض.

ومن خلال هذا العرض في الفصل الأول سنحاول في الفصل الموالي إعطاء بعض المفاهيم حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع ذكر بعض النظريات المفسرة لذلك.

الفصل الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

يمثل النمو الاقتصادي هدفا تسعى جميع الدول المتقدمة منها المتخلفة على حد سواء تحقيقه، وذلك لرفع المستوى المعيشي للفرد والمجتمع لكل عن طريق تحسين الناتج الإجمالي، لذا عكفت النظرية الاقتصادية على دراسة أهمية مختلف العوامل التي تقف وراءه، ويأتي النمو الاقتصادي في صدد اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشيا وتطور الفكر الاقتصادي إذا كان اهتمامهم بتفسير العوامل المؤثرة فيه كذلك محدداته، حيث كان ذلك في شكل أفكار وتحليل نظري إلى إن أتت إلى إيجاد نموذج مفسر للنمو الاقتصادي.

وتبعا لذلك سنقوم بدراسة هذا الفصل من خلال مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: النمو الاقتصادي ومحدداته.

المبحث الثاني: علاقة النمو بالتنمية الاقتصادية والاستراتيجيات التنموية المتعلقة بالتصدير.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي ومحدداته

المطلب الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي

أولا. مفهوم النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي عدة مفاهيم، نذكر منها:

-النمو الاقتصادي عبارة عن معدل زيادة الإنتاج والدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح.[1]

-النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسمى إليها جميع بلدان العالم في سبيل تطوير اقتصاديات ها وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها ويقاس عادة هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الكلي المتحققة عن زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع.[2]

-وبصفة أكثر دقة وشمولية يمكن تعريف النمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[3]

ثانيا: خصائصه:

لقد أوضع كوزونتس خصائص النمو الاقتصادي لبعض الدول المتقدمة نسردها فيما يلي:[4]

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، ط 01، دار وائل للنشر والتوزيع جامعة الإسراء، عمان الأردن، 2006، ص 268.

[2] نزار سعد الدين العيسى، الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2006، ص 43.

[3] شعيب بونوة، مدخل إلى التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 43.

[4] عماد معوشي، قياس أثر الإنفاق الحكومي والاستهلاكي على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر، 1970. 2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2010، ص 33.

-المعاملة المرتفعة لكل نصيب الفرد والنمو السكاني.

-المعادلات المرتفعة الكلية لكل عناصر الإنتاج.

-المعادلات المرتفعة للتحول الأيديولوجي والاجتماعي.

-ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى أحكام سيطرتها وعلى الأسواق العالمية وكذلك مواد الخام.

-يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم وبالتالي يمثل الأقلية مقارنة بالعالم المتخلف.

ثالثا: أنواعه:

للنمو الاقتصادي أنواع تتمثل فيما يلي:

أ/ النمو التلقائي (الطبيعي):

هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي، وقد جرى في مسارات تاريخية معينة أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها:[1]

-التقسيم الاجتماعي للعمل

-سيادة الإنتاج السلعي أي الإنتاج بهدف المبادلة والحصول على النقود

-حدوث تراكم لرأس المال

ويتميز هذا النوع من النمو بانتقال شراراته بسرعة من القطاع الآخر في البلدان الرأسمالية بينما في الدول النامية فإن التبعية للخارج تعتبر كمصدر ونتيجة له في إن واحد.

[1] كريم حبيب وحازم البنى، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ص 24.

ب/ النمو العابر:[1]

النمو العابر هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات وإنما يأتي بأي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث، إن يزول ويزول معها النمو الذي أحدثته إن هذا النمو هو الأكثر بروزا في الدول النامية حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة وتكون عادة خارجية مثل: أسعار المواد الخام المصدرة من طرف الدول النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي وما ينجم عنها من ارتفاع مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك المواد والتي على رأسها المحروقات، لكن هذه الزيادة تتلاشى بانتفاء مسبباتها ولا تكون لها أثر ولا تدفع إلى التنمية مما ينجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية.

ج/ النمو المخطط:[2]

هو ذلك الذي يحدث نتيجة عملية التخطيط وتدخل الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية تجاه النمو بمعدل سريع، لذا فإن فعالية هذا النمو ترتبط ارتباطا وثيقا بواقعية الخطط والاستراتيجيات المرسومة وفعالية التنفيذ ومتابعة تحقيقاتها ومرونة السياسات المتعبة.

والنمو المخطط يعتبر نمو ذاتي الحركة مثله في ذلك النمو التلقائي ولكنه بمعدلات أسرع من النمو التلقائي.

رابعا: العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات:[3]

أوضحت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي إن الصادرات محرك للنمو الاقتصادي وهذا ما تطرق إليه "دنيس روبرت سوان"، (Denis robert soin) في مقال نشرها عام 1940، وبعده جاءت محاولة"

[1] ولد عمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة، الجزائر خلال الفترة 1980. 2013، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2015. 2016، ص 7.

[2] قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة ضمن نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017. 2018، ص 20.

[3] عبد الرزاق بن هارون، الإستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وآثارها على النمو الاقتصادي قطاع الزراعي حالة النمو الجزائرية، 2012، 2013، ص 98.

نوركسيه" (nouerrqosie) لإثبات إن زيادة الصادرات كانت محركا لنمو الاقتصادي في الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

ولقد بنيت لهذه العلاقة بأن نمو الصادرات ذو ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي، ويثبت إن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير من السلع وأن زيادة الصادرات تؤدي إلى نمو سريع في الاقتصاد.

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي وقياسه

أولا: محددات النمو الاقتصادي:

إن تحقيق نمو جيد مرتبط بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية الكلية وعدة عوامل قطاعية وهذا ما يجعله متغيرا حساسا من بلد إلى آخر، أي أنه يرتبط دائما بمدى استغلال موارد متاحة وعوامل تساهم في تحقيق معدلات جيدة تؤدي إلى تحريك الاقتصاد وتدفع بعجلة التنمية لإحداث النمو الاقتصادي في بلد ما لا بد من توفر مجموعة من المحددات تتمثل في:

أ/ رأس المال البشري:[1]

هو عبارة عن كمية رأس المال في الدولة أو الاقتصاد في لحظة معينة، وهو يعبر عن كل ما تملكه الدولة من مباني ومعدات وآلات، بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية، ويتخذ رأس المال المادي صورة عينية في الأساس وعند إعطائه قيمة يتحول على شكل نقدي، وهذا الموجود في رأس المال يمكن إن يتغير عبر الزمن ويشار إليه أيضا بعبارة بالتكوين الرأسمالي وهو عملية تراكمية تضاف من سنة لأخرى تكشف عن معنى الاستثمار والتي يتحقق هناك شروط معينة هي :

-تحقيق الادخار فلا استثمار بلا ادخار.

-أن لا يكون هناك اكتناز.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي)، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، ط 1، 2006، ص 481. 487.

ب/ تراكم رأس المال:[1]

ويشتمل على كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية فتراكم رأس المال ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخاره لكي يتم استثماره وحتى يزداد النمو الداخل.

وتوالت فيما بعد آراء الاقتصادي بين حول مفهوم تراكم رأس المال وهنا نذكر كينز الذي ربط مفهوم رأس المال باستثمار الذي يتم تشغيله في الإنتاج عائدا أو دخلا في المرحلة اللاحقة وهنا ظهر مفهوم الكفاية الحديثة لرأس المال وبالتالي كون رأس المال يعتبر عنصر من عناصر النمو فهو يساعد في توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة والمحققة ويمكن إن نجد العلاقة بين الناتج الوطني ورأس المال كما يأتي:

$Y=a.k....$

Y: الناتج

K : رأس المال

A: تمثل الإنتاجية لرأس المال

وتعطي الإنتاجية المتوسطة لرأس المال بالعلاقة التالية:

$Y=a\ di\ ak$

ومنه تكتب الصيغة الرياضية للنمو الاقتصادي كما يلي:

$Y=a\ \Delta k$

ج/ التطور التكنولوجي:[2]

هو عبارة عن مجموع النظم الحديثة والنفقات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج والتي تهدف إلى إنتاجية كمية أكبر من المنتوج بنفس الكميات المدخلات أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من المدخلات

[1] عبد الغار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، الفترة الممتدة بين 1990 إلى 2000، ص 25. 27.

[2] حسين خلف، التنمية الاقتصادية، ط 1، جذر الكتاب العالمي، عمان، 2006، ص 109.

أي إن التقدم التقني بعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج حيث إذا بقيت عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وبالتالي سيحقق النمو الاقتصادي ويتولد التطور والتقدم في التكنولوجيا من خلال الاختراعات الجديدة بالنقطة الهامة في التطور التكنولوجي تتمثل في أنه يعمل على استنزاف الطاقة الكامنة في كمية مدخلات الموارد المستخدمة من أجل الزيادة في الناتج القومي.

ثانيا: قياسه:

1. طريقة النتاج:

تعتمد هذه الطريقة على أساس قياس كل السلع النهائية والخدمات التي انتجت خلال سنة ولكي يتم تجميع كافة المنتجات من السلع والخدمات لا بد من جمع القيمة السوقية لتلك المنتجات فإنه من غير المعنى إن يكون الجمع على أساس الكميات.[1]

ويتضمن الناتج بموجب هذه الطريقة قيمة كافة السلع والخدمات النهائية المنتجة في فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وبما إن هذه الطريقة تتضمن تحديد الناتج الوطني على أساس جمع قيمة المنتجات النهائية المتحصلة خلال زمنية معينة لذلك يجب الانتباه إلى خطي تكرار الحساب.[2]

ولتجنب تكرار حساب نفس المنتجات أثناء حساب الناتج يعتمد على طريقتين:

أ- طريقة القيمة المضافة:

وهي تعني المساهمة الصافية في الناتج القومي أي عبارة عن قيمة انتاج المشروع مطروحا من مشتريات المشروع من الغير.

[1] عبلة بخاري، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، بدون دار نشر، سنة النشر، ص 30.

[2] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 17.

وعليه فإن هاته الطريقة تهتم بتقدير الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي تستعملها القطاعات الأخرى باعتبار إن الاقتصاد يتكون من كل قطاع أو فرع.

يمكن حساب القيمة المضافة بالعلاقة التالية:

القيمة المضافة الكلية = مجموع قيم الإنتاج-مجموع الاستهلاكات الوسيطة (مستلزمات الإنتاج)

VaB=Pb-ci

الناتج الداخلي الخام= القيمة المضافة الكلية+ الضريبة على القيمة المضافة+ الرسوم الجمركية

PIB=VAB+TAX+Dt/i

ب- طريقة المنتج النهائي:

وتعتمد على أسلوب يقضي بجمع قيم كل السلع النهائية المنتجة وعدم إدخال أي عملية وسيطية عند حساب الناتج القومي الإجمالي.[1]

أي إن هاته الطريقة وبمعنى أدق من ذلك تجمع كل السلع والخدمات النهائية المباعة من مختلف قطاعات المؤسسات الإنتاجية (المستهلكين، الحكومة، الخارج) مضاف إليها السلع الوسيطية التي تؤدي إلى زيادة رأس المال المنتج كالتجهيزات والبيانات.

2. طريقة الدخل:

تحسب هذه الطريقة بجمع عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال الفترة الزمنية معينة عادة ما تكون سنة.[2]

وتتم عملية الإنتاج في الغالب عن طريق مزج عوامل الإنتاج المختلفة التي تشترك سوية حتى ظهور السلع والخدمات في شكلها النهائي وتتمثل عوامل الإنتاج في:

[1] عجلة نجاري، مرجع سابق الذكر، ص 16.

[2] عمر الصخري، مرجع سابق الذكر، ص 16.

الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم، وعليه فإن الناتج الإجمالي يساوي مجموع الفوائد المدفوعة على عناصر الإنتاج المختلفة التي ساهمت في تكوين السلعة كالتالي:

1. الأجور (W): التي يحصل عليها نتيجة قيامهم بعمل ما.

2. الربح (√): ويشتمل ربع الأرض والثروات الموجودة فيها وكذلك العقارات.

3. الفائدة (C): وتشمل جميع ما يدفع من أجل خدمة القروض المخصصة للإستمثار وتشمل الفوائد على المدفوعات النقدية التي تؤديه مؤسسات الأعمال الخاصة إلى أصحاب رأس المال النقدي فمثلا عند شراء سند صادر عن شركة سونطراك فإن الفائدة المحصلة من هذا السند يدخل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام ويستثنى من ذلك الفوائد على لسندات الخزينة وسندات الإيجار لأنه ليست مدفوعات من أجل إنتاج السلع والخدمات الجارية، وتعتبر هذه الفوائد مدفوعات تحويلية.

4.الأرباح (p):[1]

أي إن الدخل الوطني=الأجر+ الفوائد+ الربع+ الأرباح

$$Y=yw+yi+y\sqrt{}+vp$$

3. طريقة الاتفاق:

تتم هذه الطريقة بجمع المبالغ المنفقة على السلع والخدمات من قبل القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى مجموع ما ينفق على السلع الإنتاجية والمعدات الثابتة كبناء الطرق والجسور والعمارات والمخزون من السلع الجاهزة والنصف مصنعة والمواد الأولية ثم إضافة إلى العجز في الميزان التجاري وينقسم إلى:

-الإنفاق العائلي (c): الإنفاق على السلع المعمرة وغير معمرة.

-الإنفاق الاستثماري (i): كبناء المصانع وغيرها.

[1] عمر صخري، مرجع سابق الذكر، ص 16.

المطلب الثالث: نظريات واستراتيجيات النمو الاقتصادي

أولا: نظريات النمو الاقتصادي:

شهد الجانب التنظيمي المتعلق بأسباب تحقيق الأهم لنموها الاقتصادي، تأرجحا كبيرا في الآراء ووجهات النظر فيما يتعلق بالأسباب والمتغيرات أو العوامل المؤدية التي تحقق هذا النمو ولهذا كان لابد من استعراض أهم النظريات التي ناقضت النمو الاقتصادي:

1.النظرية الكلاسيكية:

من أهم روادها آدم سميث، دافيد ريكاردور، روبرت مالتوس، حيث استند الكلاسيك على فرضيات أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام التام للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط اعتمد الكلاسيك على التحليل الاقتصادي الجزئي لدراسة أسباب النمو طويل الأمر للدخل الوطني ورغم تعارض بعض منهم لكنهم في الأخير اتفقوا على آراء عديدة نذكر منها:[1].

-الإنتاج دالة لعدة عوامل وهي: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي والتغيير في الإنتاج (النمو) يتحقق بحصول تغيير في إحدى هذه العوامل، وعوامل الإنتاج للموارد الطبيعية(أراضي زراعية) تخضع لقانون تناقص الغلة، وصحة هذا التحليل رهن بافتراض ثبات الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال.

-أكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسة المواتية للنمو ونظام شرعي قانوني ونضام كفئ للإنتاج.

الانتقادات الموجهة لها:[2] من هذه الانتقادات للنظرية أنها غير قادرة على توقع انتشار الثورة التكنولوجية حيث اعترفوا بأن التقدم التقي موجه فقط إلى القطاع الصناعي، ولا يمكن إن يلقى قانون تناقض ولكن ما شهدته الدول المتقدمة عكس ما أثبت به النظرية إذا أنه أفرز لنا زيادة في الإنتاج الزراعي، مما أاحدث فائضات تام توجيهه

[1] مدحت القريشي، التمنية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، 2007،ص 62.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، علي الياشي، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1966، ص 59.

للتصدير، ورغم الانتقادات التي وجهت لها عند تطبيقها عند الدول المتقدمة فتعتبر النظرية الكلاسيكية غير صالحة لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية نظرا للافتراضات التي قامت عليها والمبنية على توفير رأس المال والتقدم التكنولوجي وهي أهم العوامل التي تفقدها الدول النامية وذلك يمكن القول إن النظرية الكلاسيكية وجهت لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة فقط.

2. نظرية النمو الكيترية: (نموذج هارود دومار):

يتعلق هذا بنموذج للنمو بثبات رأس المال للإنتاج أو مايسمى نموذج هارود ودومار نسبة للاقتصاد بين الانجليزيين، تجدر الإشارة إلى إن دراسات النمو على طريقة "هارود" تحذف النمو طفرة، وتركز على النمو المطرود أي الذي يستمر لفترات طويلة أو ما يعرف بنماذج النمو الديناميكية على عكس النوع الأول الذي يعبر الانتقال من وضعية إلى أخرى أي الوضعية قصيرة المدى أو الثابتة:[1]

يفترض النموذج على الاستخدام الكامل والاقتصاد المغلق وثبات الميل الحدي للادخار ونرمز له بالرمز (£) ومساواته للميل المتوسط للادخار أو معدل الادخار (SM)، وكذلك ثبات المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة، وثبات رأس المال إلى الناتج (ky)،إما الافتراض الأساسي للنمو فهو إن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المالk وأن معدل النمو الناتج (Δy/y) يعتمد على الميل الحدي للادخارΔs/ Δy وكذلك

.k/y

$(\Delta s/\Delta y)=\frac{s}{y}=£$

وفي حالة التوازن s=i

[1] أدولف لرو، الطريق إلى النمو الاقتصادي، ترجمة محمد أحمد، سورية، 1979، ص 39.

مع أن:

معدل الاستثمار أولمبيل المتوسط للاستثمار هو 1i= /y والاستثمار i هو التغيير الحاصل في خزينة رأس المال:

$\Delta k1$

المعامل ل(رأس المال/الناتج) iأو£ هو:

$$\Delta y=i/r \leftarrow \frac{\Delta k}{\Delta y} = r = \frac{i}{y}$$

وبالقسمة على الطرفين نجد:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{i}{y}/r$$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج g يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على معامل رأس المال إلى الناتج المتمثلة بالصيغة التالية:

$$G= \frac{£}{r}$$

وهذه المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج وكتحليل اقتصادي فإنه على النمو إن لا يزيد حسب منهج هذا النموذج إما يرفع نسبة الاستثمارات (ومن ثمة الاستثمارات) في الدخل الوطني أو بتخفيض معامل رأس المال أو بصيغة أفضل زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال.[1]

3/ نظرية نموذج الكلاسيك الجديدة:

وعن هذه النظرية فنشير إلى إن الزيادة في رأس المال والعمل يؤديان بالأخير إلى تناقص الفوائد وأن زيادة رأس المال ذات أثر موقف ومحدود على زيادة معدلات النمو الاقتصادي بجانب إن هناك مرحلة لن تؤدي فيها زيادة رأس المال مهما بلغت إلا بإلقاء على معدل النمو الاقتصادي الثابت.

[1] www.va plus.com.

ووفقا لهذا النموذج يمكن زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار كنسبة في الناتج المحلي مع الأخذ في الاعتبار إن هذه الزيادة تكون لفترة محدودة وسيعود معدل النمو لمستواه المعروف أو الثابت الطبيعي، كما إن من عوامل زيادة النمو هي التقدم التكنولوجي الذي يعمل على زيادة إنتاجية رأس المال والعمل ووفقا لهذا النموذج فإن الدول الفقيرة التي تستثمر أكثر ستشهد معدلات نمو اقتصادي كبير تماثل الدول المتقدمة بل ويمكن إن تتفوق عليها.

4/ نظرية النمو الاقتصادي الداخلي:

وترتكز هذه النظرية على النمو الداخلي للاقتصاد، ويتم التركيز هنا على فرضية أساسية وهي أنه خلافا للأرض ورأس المال فإن المعرفة لا تخضع لقانون العوائد المتناقصة، ولكي شهد النمو الاقتصادي ينبغي عليها إن تخفف تدريجيا من اعتمادها على الموارد المادية والتوجه نحو توسيع قاعدة المعارف لدى مواطنيها.

ثانيا/استراتيجيات النمو الاقتصادي:

تنقسم إلى:

1. إستراتيجيةِ النمو المتوازن:

اعتمد نركسه في صياغة إستراتيجية النمو المتوازن على نظرية الدفعة القوية التي عرضها روز تشين رودان، التي تفرض إن التصنيع ضرورة لابد منها، فالتصنيع هو السبيل الوحيد لرفع مستويات الدخول لوجود نسبة مرتفعة من العمال الزراعيين المتعطلين جزئيا أو كليا.[1]

وتركز إستراتيجية النمو المتوازن على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي، مؤكدا على إن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق والذي لا يتحقق بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية، يتحقق بها التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدرا من التوازن بين

[1] فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006، ص173.

القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، حيث لا يقف تخلف القطاع الزراعي عقبة أما نمو القطاع الصناعي ولا يقصد بالنمو المتوازن لمجموعة من صناعات سلع الاستهلاك وأن تنمو هذه الصناعات بمعدل واحد، بل من المؤكد أنها تنمو بمعدلات مختلفة تتحدد بمرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المنتجة.

وإستراتيجية النمو المتوازن يستهدف التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية، وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى وذلك لعدم قدرة السلع المنتجة على منافسة نضائرها من منتجات الصناعات المتقدمة في وجهة صادرات البلاد المتخلفة كما إن واقع البلاد المتخلفة من حيث عدم فعالية آليات السوق يلغى على الدولة القيام بدور في مجال التخطيط والتنفيذ لهذا القدر الضخم في الاستثمارات.[1]

ولقد وجهت انتقادات إلى إستراتيجية النمو المتوازن يمكن إجمالها فيما يلي:[2]

أ/ الاعتماد على الاكتفاء الذاتي:بحيث إن النمو المتوازن يرفض بصفة أو أخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي، وبالتالي جني ثمار التجارة الدولية نظرا لاعتماد هذه الإستراتيجية على تطوير كل القطاعات في إن واحد.

ب/ إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا توجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع.

ت/ احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل الذي يمكننا من الحصول على وفرات الحجم.

ث/ عدم واقعية مشروع كهذا، نظرا لضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية الدار الجامعية، 2006، ص 170-172.

[2] صوايلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 7.

2.إستراتيجية النمو غير متوازن:

من منطلق عدم واقعية إستراتيجية النمو الاقتصادي دعا الاقتصادي هير شمان إلى تبني إستراتيجية النمو غير متوازن وإذا كان سبقه بيرو في طرحه صيغة النمو غير متوازن تحت اسم "مرتكز النمو وأقطاب النمو" وتمثلت هذه النظرية في إن على البلدان النامية إن تبدأ بتركيز جهودها على مناطق تتميز بتمتعها نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي، وأن تنمية هذه المناطق سوف تجذب معها المناطق الأخرى.[1]

وتتفق هذه مع إستراتيجية النمو المتوازن في إعطاء دفعة قوية ولكن لبعض الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي بمقدرتها تحفيز استثمارات أخرى مكملة، فتقوم هذه الصناعات بقيادة عملية النمو في الاقتصاد القومي بأكمله، أي إحداث تغيير في الاقتصاد القومي من خلال إستراتيجية معلومة وهادفة.

وإستراتيجية النمو غير متوازن تتناسب مع الموارد المتاحة لفعاليتها في التغلب على العجز في اتخاذ القرار الاستثمار الذي تفتقر إليه هذه الدول.[2]

وتعتبر إشكالية اختيار القطاع الإستراتيجي الذي يقود النمو الاقتصادي من أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية، غير إن هيرشمان يعالج هذه الإشكالية على مستويين:

المستوى الأول يتمثل في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي والاستثمار في القطاع الإنتاج المباشر، أما المستوى الثاني فيتمثل في المفاضلة بين أولوية الاستثمارات في صناعات أو مشروعات قطاع الإنتاج المباشر، فيجب إن يتم تركيز الاستثمار في المشروعات التي تتمتع بدرجة عالية من الترابطات بينها وبين المشروعات الأخرى سواء كان هذا الترابط للأمام للخلق وتتمتع صناعة الحديد والصلب بأعلى معدل ترابط المقارنة بمشروعات الإنتاج الأولي.

[1] هشام محمود ألأقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مؤسسة شبات الجامعة، الإسكندرية،2009،ص 123.
[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية،2006، ص 174.

المبحث الثاني: علاقة النمو بالتنمية والاستراتيجيات المتعلقة بالتصدير

المطلب الأول: ماهية التنمية

أولا: مفهوم التنمية:

التنمية الاقتصادية عبارة عن العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم حيث إن هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي، ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على التغيرات الاقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، حيث أنها تتضمن زيادات في الدخل القومي والحقيقي وكذلك في نصيب الفرد وهذا ما يحسن في الدخل أو الإنتاج ويساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعده هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل كما تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين المهارات وتنظيم الإنتاج وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتحسين مستويات الصحة والتعليم.[1]

ثانيا: أهداف التنمية:

تساهم التنمية الاقتصادية في تحسين مستوى اقتصاد الدولة من خلال التنمية ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية مثل تنمية قطاع الصناعة من خلال تطوير المصانع والاعتماد على التكنولوجيا وأحدث التقنيات وتوفير المواد الخام الحيدة، تنمية قطاع التجارة من خلال تطوير وتدعيم العلاقات التجارية بالإضافة إلى العديد والعديد من الأهداف الأخرى المتعلقة بالنمو الاقتصادي والشمول المالي مثل تنظيم حركة التجارة سواء الداخلية أو الخارجية وتنمية القطاع الزراعي من خلال استغلال المساحات الخضراء وتطوير آليات الاستصلاح الزراعي

[1] صياد شهناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013، ص36.

وأساليب الري وتنمية قطاع النقل والمواصلات من خلال خلق وتطوير شبكات الطرق وتنمية وتطوير البنية التحتية للدولة.[1]

ثالثا: عناصر التنمية الاقتصادية:[2]

1- الشمولية

2- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي.

3- حدوث تحسن في توزيع الدخل.

رابعا: علاقة النمو بالتنمية الاقتصادية: [3]

إن نمو الاقتصادي يركز على تعزيز المحلي الإجمالي الذي يعكس إجمالي النشاط الاقتصادي في البلاد خلال فترة زمنية معينة أما التنمية الاقتصادية فهي تركز على كيفية تأثر المواطنين ومستوى معيشتهم في دولة.

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

لابد من العروج على عدد من نظريات التنمية الاقتصادية لكي نعرف خلفية ما تم التفكيرية على مر الزمن أفكار ونظريات تؤطر عمل الباحث لموضوع التنمية الاقتصادية وقد تم اختيار عدد منها:

[1] www.vapulus.com.

[2] بن حمو فايزة، د-د ريس رشيد، المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي، تحولات الاقتصاد الزراعي والصناعية وبنية المجتمع، جامعة الجزائر.

[3] https://www.gogle.com.

أولا: نظرية آدم سميث:[1]

وهو من طبيعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكين وكان كتابه(ثروة الأمم) معنيا بمشكله التنمية الاقتصادية وأن أهم لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل إلا إن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه والتي تحمل سمات مهمة منها:

أ/ القانون الطبيعي: اعتقد آدم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه لم يعد كل فرد مسؤولا عن سلوكه أي أنه أفضل من يرعى مصالحه وأن هناك يدا خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق وأن كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة.

ب/ تقسيم العمل: وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل

ج/ تراكم رأس المال: يعد ضروريا للتنمية الاقتصادية ويجب إن يستند تقييم العمل فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

د/ يفترض آدم سميث إن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فعلى الرغم من إن كل مجموعة من الأفراد تعمل معاني في المجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

ثانيا: نظرية ميل:[2]

ينظر جون ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال حيث يتمثل العمل والأرض عنصرين أصليين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق ويتوقف معدل التراكم الرأس مالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل ومن سمات هذه النظرية:

[1] د-هاني حلاوة، الإنماء الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي، الطبعة العربية، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015، ص52-53.
[2] سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية (دراسات ومفهوم شامل)، ط1، 2015، ص 14.

1/ التحكم في النمو السكاني، اعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان وقصد بالسكان الذين يؤدون أعمالا إنتاجية فحسب واعتقد إن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية

2/ معدل التراكم الرأسمالي: يرى ميل إن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن معد الأرباح يمثل النسبة مابين الأرباح والأجور.

3/ معدل الربح

4/ حالة السكون

5/ دور الدولة.

ثالثا: النظرية الكلاسيكية:[1]

إن العناصر التي تميز هذه النظرية هي :

أ-سياسة الحرية الاقتصادية حيث يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة دور الحرية الفردية وأهمية إن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي

ب- التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم الاقتصادي

ج- تحقيق قدر كافي من المدخرات.

د- ميل الأرباح للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين.

رابعا: نظرية شومبتر:[2]

تقوم نظرية شومبتر في النمو الاقتصادي على أساس إن المنظم الفرد يضع خطط إنتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن يشعل المنافسة بينه وبين الآخرين ولذا فإن النمو الاقتصادي عند شومبتر يعتمد على

[1] نفس المرجع، ص 54.

[2] سهيلة فريد النباتي، مرجع سابق، ص 17.

عنصرين رئيسين هما المنظم ثم الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة الإمكانات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد.

تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة المنافسة الكاملة وفي حالة توازن استاتيكي، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شوميتر هذه الحالة باسم التدفق النقدي ومن خصائص هذه النظرية:

1/الابتكارات:

تتمثل في إدخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هي موجودة من منتجات.

2/ دور المبتكر:

خصص شوميتر دور المبتكر للمنظم وليس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عادية، ولكن قادر على تقديم شيء جديد تماما فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجالات استخدامها

3/ دور الأرباح

4/ العملة الدائرية

خامسا: النظرية الكينزية:[1]

اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية للدولة المتقدمة أكثر مما هي للدول النامية، حيث يرى كينز إن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكينزية هي:

[1] نفس المرجع، ص 55.

أ. الطلب الفعال: فإن البطالة تحدث سبب نقص الطلب الفعلي وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار

ب- الكفاية الحديثة لرأس المال: تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال

ج- سعر الفائدة وهو العنصر الثاني المحدد للاستثمار ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.

سادسا: نظرية روستو: [1]

قسم روستو عملية التنمية إلى عدة مراحل تبتدئ بالمجتمع التقليدي الذي يحده إطار محدود من الإنتاج ويرتكز على علم وتكنولوجية بدائي ين، ثم مرحلة ما قبل الانطلاق وهي مرحلة النمو المستمر وإحداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لمواجهة الزيادة السكانية وتوسيع نطاق الواردات وتطوير بعض القطاعات الرائدة، ثم الإطار الثقافي بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسة قادرة على استغلال قوي التوسع في القطاعات الحديثة، ثم مرحلة الاتجاه نحو النضج والتي يستطيع فيها المجتمع إن يطبق نطاق واسع من التكنولوجيا الحديثة، ثم مرحلة أخيرة وهي مرحلة الاستهلاك الكبير باتجاه تركيز السكان في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع.

المطلب الثالث: الاستراتيجيات التنموية المتعلقة بالتصدير.

نذكر الاستراتيجيات التالية:

أولا: إستراتيجية إحلال الواردات:

يمكن القول إن إستراتيجية إحلال الواردات هي الإستراتيجية التي سلكتها الدول النامية بطريقة أو بأخرى للسير باقتصادياتها في مسار التصنيع وتعني هذه الإستراتيجية بإقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق

[1] د- هاني حلاوة، الإنماء الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي، الطبعة العربية، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015، ص 56.

المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج وعلى ذلك فإن إستراتيجية الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة.[1]

المرحلة الأولى:

تقوم على تصنيع وإحلال الواردات من السلع الاستهلاكية والبسيطة وغير الدائمة كالملابس مثلا على أساس إن هذه المنتجات تحتاج إلى فن إنتاجي كثيف العمل، لا يحتاج إلى كثافة رأس المال والتكنولوجيا وهذا الفن الإنتاجي يعكس الظروف السائدة في اقتصاديات الدول النامية، من حيث توافر العمالة الرخيصة قليلة المهارة ونقص رؤوس الأموال والتكنولوجيا وتوفر الطلب المحلي وتواضع الاستثمارات المطلوبة وميل حجم الوحدات الإنتاجية نحو الانخفاض.

المرحلة

الثانية:

وتعمل على إنتاج السلع الاستهلاكية الدائمة كالسيارات والثلاجات مثلا وكذلك السلع المتوسطة ومستلزمات الإنتاج والتجهيز كالصلب والصناعات الكيماوية، وهذه المرحلة تمثل التحدي الأكبر للدول النامية لأنها تحتاج إلى كميات كبيرة من رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة كما أنها تحتاج إلى هياكل صناعية مركبة وإدارة اقتصادية عالية المهارة وكافة العناصر الأخرى التي تنشع في الدول النامية.

آثار إستراتيجية إحلال الواردات:

1- أدت هذه الإستراتيجية إلى منتصف طريق التصنيع فلقد حفزت الطلب الداخلي فقط دون إن تنتج في تحفيز الطلب الخارجي على منتجاتها.

2- ساهمت في ارتفاع مستويات تكاليف الإنتاج وتشوه هيكل النفقات وعدم كفاءة قطاع الأعمال.[1]

[1] د- فوزي عبد الرزاق، إستراتيجيات التجارة الدولية، ط1، زمزد شارون وموزعون، الأردن، عمان، 2016، ص 115-116.

3- تدهور جودة السلع المنتجة وذلك لاختفاء المنافسة الأجنبية، ومن ثم وجود أي دافع يدفع المنتج المحلي نحو الاهتمام بقضايا الجودة والنوعية والحرص على سمعة السلعة المنتجة أو راحة المستهلك.[2]

4- تضخم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية في عقد الثمانينات، حيث شكلت أزمة عالمية أقعدت كثيرا من الدول عن المضي في تبني أهداف طموحة لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية، بلغت هذه المديونية في 1990 حوالي 1400 مليار دولار.[3]

ثانيا: إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير:

يبدو إن التحول نحو إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير له من الأسباب المنطقية والمرتبطة بالتحولات العالمية الأخرى، التي تجعلها إحدى التحولات الاقتصادية الهامة في آلية النظام الاقتصادي العالمي ولعل أهم الأسباب هي على النحو التالي:[4]

1. إن التحول الاستراتيجي الإنتاج من أجل التصدير يتوافق بدرجة كبيرة مع التحول الذي يحدث في النظام الخارجي العالمي نحو مزيد من تحرير التجارة العالمية.

2. تقوم إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير على التوسع في الصادرات للمنتجات المختلفة سواء كانت كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال التي يكون للاقتصاد الوطني فيها ميزة نسبة أو ميزة تنافسية سواء مكتسبة حاليا أو اكتسابها مستقبلا.

---

[1] عبد الله موساوي، مكانة التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية عرض حالة الجزائر خلال الفترة 1989-1999، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002،ص 18.

[2] محمد محروسي إسماعيل اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 1992، ص 52.

[3] زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقيميمة، مذكرة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، لم يوجد اسم الجامعة، 2006، ص 34.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجيات للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرون، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2009، ص 290-289.

3. إن إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير التي تقوم على تشجيع الصادرات تؤدي إلى كفاءة تخصيص الموارد طبقا للمزايا النسبية وتسمح بالاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفيرات الحجم وإدخال التطوير التكنولوجي لمواجهة المنافسة الخارجية.

4. أظهرت العديد من الدراسات في الدول النامية إن إتباع إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير تنتج فرص عمل أكثر بالمقارنة بإستراتيجية الإحلال محل الواردات وبالتالي تساهم في حل مشكلة البطالة عن طريق استيعاب المزيد من العمالة.

ثالثا: إستراتيجية تصدير المواد الأولية:

كان من المتعارف عليه لسنوات طويلة إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية بأسرع ما يمكنعن طريق إتباع مبدأ الميزة النسبية وتصدير المواد الأولية، ورفع مستوى الدخل، والسماح بحدوث التغير الهيكلي نتيجة لذلك، وقد اتبع عدد كبير من الدول النامية، هذا المنهج على الأقل جزئيا في الجزائر والسعودية، مصر وتونس حيث اختصت لفترات طويلة في تصدير المواد الأولية وعلى الخصوص البترول وبعض المواد المعدنية بالنسبة للدولتين الأولى والثانية، والفوسفات والموارد الفلاحية بالنسبة لتونس وبدرجة أقل البترول، أما مصر فاختصت في تصدير القطن والبترول في الفترة الأخيرة.[1]

لكن رغم ما تحققه الدول النامية من مدا خيل هائلة بالعملة الصعبة نتيجة انتهاج هذه السياسة التصدير للمواد الأولية " خاصة المصدرة للنفط" إلا أنها لا تزال دون مستوي التنمية الاقتصادية، فتنمو صادراتها من المواد الأولية والذي أدى بدوره إلى نمو ناتجها المحلي الإجمالي لم يؤدي إلى أي دفعة في قطاعاتها الإنتاجية والتصديرية.[2]

[1] سعيدي أوصاف، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 17.

[2] محمود حسين وجدي، نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي البلدان النامية مع دراسة خاصة لحالة الاقتصاد المصري، دار الجامعات المصرية الإسكندرية، 1973، ص 165.

خلاصة:

لقد كان النمو الاقتصادي ولا يزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات، نظرا لارتباطه بمتوسط الدخل الحقيقي ومستوى المعيشة، والتخفيف من الفقر والبطالة، وهناك عدة محددات يتحدد بموجبها النمو الاقتصادي أهمها، تراكم رأس المال ورأس المال البشري والتطور التكنولوجي وغيرها.

فالنمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل يتحدد على أساسها، كمية ونوعية المواد البشرية والطبيعية وتراكم رأس المال.

الفصل الثالث: أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990-2019)

تمهيد:

عانت اقتصاديا الدول النامية في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حجم التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقص العملات الأجنبية يسبب تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي، وهذا ما دفع الدولة الجزائرية إلى وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تصحيح الاختلالات وإعادة توجيه اقتصادياتها الوطنية لقرى السوق وسياسات التحرير، ولغرض إبراز تحليل ما سبق طرحه يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: إصلاحات ترقية الصادرات في الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990الى 2019.

المبحث الأول: إصلاحات ترقية الصادرات في الجزائر

المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية

يجد تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود التي تحد من انسياب وحركة السلع والخدمات بين الدول العالم مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى محاربة كافة أشكال هذه القيود وتقوم منظمة التجارة العالمية بمساعدة الدول الراغبة في تحرير تجارتها الخارجية وذلك بغية تحقيق أهداف مختلفة ومتنوعة من بينها تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وغيرها من الأهداف الأخرى.[1]

أولا: مفهوم التجارة الخارجية:

يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على أنها "جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات وهي عملية تستغرق وقت طويلا [2]"

وعليه يمكن القول إن تحرير التجارة الخارجية يعني وضع القيود على التجارة الخارجية، وأسعار الصرف من خلال وضع جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد وقد تستغرق هذه العملية وقتا طويلا نظرا لظروف كل بلد.

ويؤدي تحرير التجارة الخارجية، إلى التغيير في الأسعار النسبية مما يتيح عنه أثار على القطاعات تبعا لاتجاهات الأسعار فيها وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج ولطلب الشغل ومنه في النهاية إعادة توزيع المداخيل يشكل تحرير التجارة الخارجية مبدأ أساسيا من المبادئ التي يقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعمل هذه

[1] بوترعة محمد وآخرون، مذكرة ،مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة الماستير أكاديمي ،علوم اقتصادية وعلوم التسيير فرع علوم تجارية ص56ؤ،اثر تحرير التجارة،الخارجية على النمو الاقتصادي ،دراسة مقارنة بين الجزائر –تونس 2002-2015 .

[2] قدي عبد المجيد ،المدخل إلى السياسات الاقتصادية، الكلية ط1 ديوان المطبوعات.

المنظمة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية وتحويلها في مرحلة أولى إلى قيود تعريفية وتعمل في مرحلة ثانية إلى الاتجاه بها نحو الانخفاض.

إن برامج تحرير القطاع الخارجي في الغالب هي جزء من برنامج متكامل للإصلاحات هيكلة تنتهجها الدول، وذلك بغية دفع عجلة النمو في الاقتصاد هذا التوجه إلى أسباب مترابطة منها:

- تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول واتجاه أسعار المواد الأولية الأخرى نحو الانخفاض مع مرور الزمن.

- الضغوط التي مارستها وتمارسها المؤسسات الدولية وبعض الدول الغربية وذلك بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية عام 1982،حيث أجمعت الدول الغربية والمؤسسات الدولية على إن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر أساسي لإنعاش الاقتصاد العالمي ومارست المنظمات الدولية ضغوطها على الدول النامية من خلال قروضها الشرطية (conditionallans).

- تزايد عدد التجار الناجمة فيها يخص تحرير التجارة الخارجية حيث استنجمت العديد من العديد من الدراسات بوجود علاقة قوية بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، الدول التي ركزت على الانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات export promotion قد حققت نمو اكبر من الدول التي اتبعت سياسة احتلال الواردات import substitution المبنية على حماية الصناعات وتمثال على ذلك دول جنوب شرق أسيا [1]

ثانيا:مزايا التجارة الخارجية:

تؤدي عملية تحرير التجارة الخارجية إلى العديد من المنافع والمزايا للدول النامية:

أ-تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية يؤدي: يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة التشوهات في المبادلات الخارجية وهذا بدوره يقود إلى إحداث آثار تنافسية هامة فالاقتصاد.

[1] عطا الله طيرش ، "اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية "دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير، تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –المركز الجامعي غرداية 2010-ص22.

ب-التقليص من التزامات الحكومة: الناجمة عن تكفاها بإجراءات التجارة الخارجية من جهة وتحملها لتكاليف ناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف ،مما يجعل الحكومة تتصرف لمهام أخرى.

ت- المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي: ذلك إن عملية الاندماج الاقتصادي تتطلب أسواق واسعة وهذا ما نجد مختلف أشكال الاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المنتمي لدول منطقة الاندماج المعينة ،وهذا عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية .[1]

-أن تنمية الصادرات تؤدي إلى تغطية تكاليف الواردات (موازنة الميزان التجاري) في غالب الأحيان

- زيادة الضغوط على المؤسسات المحلية لكي تبتكر وتحقق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة.

- تقديم المستهلكين نطاق أوسع من اختيارات السلع.

- انفتاح التجارة يزيد استخدام التكنولوجيا الجديدة.

يقترن تحرير التجارة بانخفاض أسعار السلع، ذلك إن إزالة قيود الاستيراد يتيح للمترشحين شراء السلع بالأسعار العالمية. [2]

ثالثا: شروط تحرير التجارة الخارجية:

تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية على مجموعة من الأدوات أهمها تغير نظام الأسعار، تغير نمط تدخل الدولة في التجارة الخارجة، تغير نظام أسعار الصرف... واستنادا إلى التجارب السابقة التي عرفتها مختلف دول العالم في سياستها لتحرير تجارتها الخارجة، فانه ثمة متطلبات من أهمها:[3]

- يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة، وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سابق الذكر ص 249،25

[2] عطا الله بن طيرش، مربع سابق الذكر ص23

[3] قدي عبد المجيد، مرجع سابق ص250-251

- إن تكون السياسات الأخرى خاصة المتعلقة بالاستثمار والأسعار-تعمل في اتجاه التحرير ودعمه.

- من المفيد الابتداء في التحرير بإلغاء الحصص والقيود والكمية المماثلة والتي يمكن في البداية استبدالها بتعريفة جمركية، لان التعريفة تضفي نوعا من الشفافية على الحماية، فتبين من الحماية وحجم الانتفاع.

- يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفير بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية بالجزائر :

أولا: مرحلة التحرير المقيد 1990:

وتبرز من خلال إجراء رسمي تمثل في إصدار قانون النقد والقرض أكتوبر 1990-قانون 90/10 والذي يشمل تحرير الاستثمار الأجنبي في الجزائر، كلاه في نفس السنة إصدار قانون 16/92 المؤرخ في 1990/08/07 المتضمن لقانون المالية التكميلي 1990، حيث في المادة الواحد والأربعون منها يقرر ولأول مرة ومنذ إقامة وتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية أنه أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمرا مسموح بها للمتعاملين التجاريين، إلا إن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي جزئي.[1]

ثانيا: مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية (1990-1991):

في ظل التشريعات السابقة ونظرا للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990 جراء التحرير المقيد الذي لا يدفع إلى الإمام، وبقدر ما يزيد من الممارسة الاحتكارية قامت السلطات بخطوة إلى التحول الجدري لسيرورة التجارة الخارجية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91/37 والمؤرخ في 13فيفري 1991 الذي يؤكد إلغاء احتكار في مجال التجارة الخارجية ويكرس مبدأ تحرير التجارة الخارجية [2] الذي سارت فيها الجزائر

[1] كبير سمية ،التجارة الخارجية وتمويلها بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002/2001.

[2] بلقاسم زايري أ اثر نوعية المؤسسات على تحرير السياسات التجارية في الجزائر، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد 167، تلمسان، الجزائر 2001، ص50.

منذ التسعينات، كما تؤكد على التحرير التام للمعاملات التجارية الخارجية بالإضافة إلى الغاء شهادات الاستيراد والتصدير.

ثالثا: مرحلة العودة إلى التقييد والمراقبة للتجارة الخارجية 1992:

نظرا للعديد من المشاكل التي ظهرت في هذا القطاع بعد صدور المرسوم 91/37 المؤرخ بتاريخ 13فيفري 1991، القاضي باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، أين سادت الفوضى في تخليص المعاملات وسيادة أنواع البيروقراطية، واستمر الحال إلى غاية 18اوت 1992 حيث تدخلت الحكومة بإصدارها للتعليمة رقم 625 لرئيس الحكومة، والتي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها. [1]

رابعا: مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ 1994:

بدأت هذه المرحلة سنة 1994 وهي السنة التي كانت الجزائر تهيئ فيها للتقاعد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات للاتفاقية المبرمة بينهما اتفاقية « by stand » التي كانت في أفريل 1994 وتم خلالها إعادة جدولة الديون، وفيها كانت تحرير التجارة من بين الشروط في الاتفاقية، إضافة إلى سعي الجزائر إلى الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة وهذا ما يشكل دافعا للمضي قدما إلى إزالة العقبات وتسريع عملية الانفتاح التجاري من خلال القياد بالعديد من الإصلاحات المتضمنة تحرير نظام الصرف الأجنبي، ترشيد وتقليص الرسوم الجمركية على الواردات بالإضافة إلى انتماء العديد من المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية.

Cagex،Sfax،casi،(promex)، مايميز هذه المرحلة من المحاولات الجادة من قبل السلطات لتغيير الوضع والاتجاه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي. [2]

[1] بلقاسم زايري، أثر نوعية المؤسسات على تحرير السياسات التجارية في الجزائر، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2004، ص09. 167

[2] سليمة عبيدة بوشيشة، الاتجاهات الحديثة على التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، مذكرة ماستير غير منثورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2001،ص50

المطلب الثالث: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي:

لقد اختلف الاقتصاديون منذ القدم حول الدور الإنمائي الذي يمكن إن تلعبه الصادرات، حيث نجد رواد المدرسة التشاؤمية قد وصلوا من خلال تجاربهم في القرن التاسع عشر إلى إن هناك علاقة طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي حيث تعتبر هذه التجارب فريدة ولها مواصفاتها الخاصة التي أهلتها للنجاح خاصة مع وجود وفرة في الطلب الخارجي إلا إن هذه التجربة مع الظروف والمعطيات الحالية للاقتصاد العالمي لا يمكن تكرارها وبما يتعذر معه اعتماد الدول النامية على التصدير، وهذا ما يقوم إلى مفهوم إن التصدير يؤدي إلى ايطاء عملية التنمية ويتفق إن الدور الإنمائي الذي تلعبه الصادرات يعتبر عنصرا واحدا فقط من مجموعة من العوامل العديدة المحلية والخارجية اللازمة لتحقيق التنمية.

وه لك مجموعة أخرى من الاقتصاد بين المتفائلين الذين يرون إن للصادرات تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي (الصادرات كمحرك للنمو) أمثال (herber –viner) وفي العصر الحديث ومنذ السبعينات وبعض العديد من التجارب الناجحة في العديد من دول العا لم، حيث ظهر الدور الإيجابي للصادرات كمحرك للنمو الاقتصادي وقدرها على تحقيق التنمية الاقتصادية للدول مما شكل انتصارا لسياسة تشجيع الصادرات على سياسة إحلال الواردات.[1]

إن زيادة الصادرات تؤدي إلى النمو الاقتصادي وتوجد هناك عدة أسباب لشرحها منها ما يلي:

- إن زيادة الصادرات يترتب عليها زيادة الطلب المحلي داخل الاقتصادي مما يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج
- إن زيادة الصادرات تؤدي إلى تشجيع التخصص في إنتاج سلع الصادرات مما يؤدي بالتالي إلى زيادة إنتاجية قطاع التصدير، وهذا ما يؤدي إلى تخصيص الموارد من قطاع إنتاج السلع غير القابلة للتبادل التجاري الدولي الذي

[1] محمد حامد عبد الرزاق 2006، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية ص 36

يتميز بعدم الكفاءة نسبيا إلى قطاع التصدير الذي يتميز بارتفاع الإنتاجية، فزيادة الإنتاجية تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

- إن الصادرات المعتمدة على الميزة النسبية سوف تسمح باستغلال اقتصاديات الحجم وهذا ما يؤدي بدوره إلى تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي.

- إن زيادة الصادرات يترتب عليها تحقيق زيادة في حصيلة الصرف الأجنبي الأمر الذي جعل من السهل استيراد المدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي. [1]

- إن حدوث زيادة في الصادرات يؤدي إلى زيادة دخول المشروعات التي تعمل في قطاع التصدير وكذا دخول العاملين فهذه المشروعات من عمال وأصحاب رؤوس الأموال السوق ترتفع أيضا تبعا لذلك ويؤدي هذا بدوره إلى زيادة الإنفاق الداخلي فينتعش النشاط الإنتاجي في الصناعات المتصلة بقطاع التصدير ثم يمتد هذا الأثر إلى صناعات أخرى داخل الاقتصاد الوطني وتؤدي هذه العملية بشكل متتابع إلى زيادات الإنتاج وزيادة الدخل الذي يسلمه قطاع الإنتاج إلى المستهلكين أي إن زيادة الأولية في الصادرات تؤدي إلى زيادات متتابعة في الدخل الوطني إلى إن يتحقق التوازن مرة أخرى عند مستوى مرتفع عند ذي قبل. [2]

[1] مجيد الثور يحي 2007، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان ص7-8.

[2] عبد الرحمان يسرى احمد 2009، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، ص 195.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019)

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة

أولا: تحديد متغيرات الدراسة:

قبل البدء في أي دراسة قياسية لا بد من تحديد متغيرات الدراسة، حيث تعتبر هذه الخطوة من أهم مراحل بناء نموذج قياسي يعبر عن الظاهرة محل الدراسة.

فمن خلال ما تم معالجته في الفصلين السابقين، وبالاعتماد على النظريات الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة فإن متغيرات الدراسة ستكون كما يلي:

- بالنسبة للمتغير التابع فيتمثل في الناتج المحلي الإجمالي وسنرمز له بـ LPIB
- أما فيما يخص المتغيرات المستقلة فتتمثل فيما يلي:

-الصادرات: ويرمز لها بالرمز LExport

-الواردات: ويرمز لها بـ LIMP

حيث: L يمثل اللوغاريتم النيبيري

ثانيا تحديد التوقعات القبلية:

من خلال النظرية الاقتصادية تكون العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) والمتغيرات المستقلة كما يلي:

-تكون العلاقة بين PIB وExport علاقة عكسية/طردية.

-نفس الشيء بالنسبة للمتغيرات الأخرى.

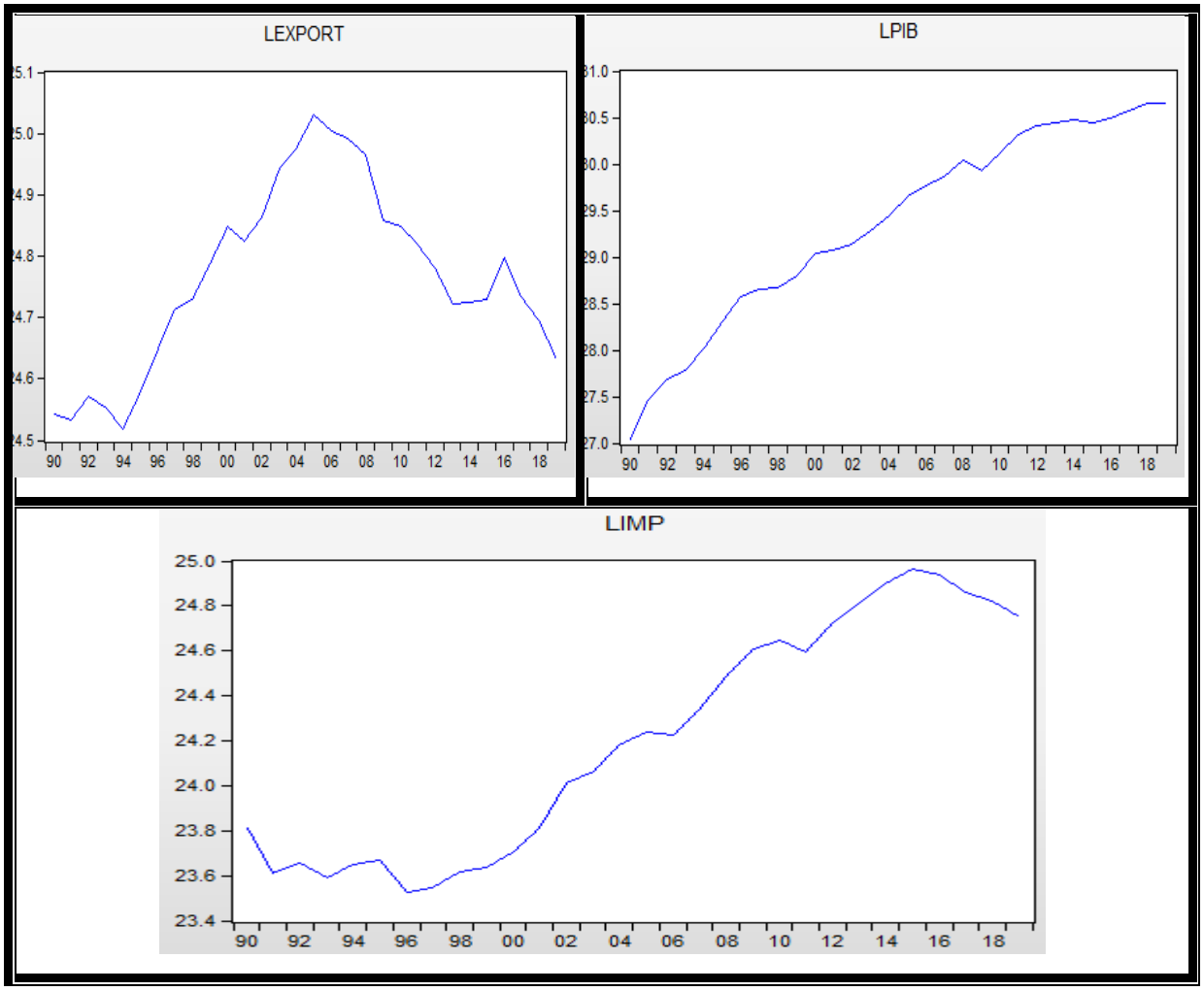
المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

في هذا المطلب ستتم دراسة استقرارية المتغيرات محل الدراسة باستخدام الرسم البياني، دوال الارتباط الذاتي وكذلك باستعمال اختبار ADF/DF.

أولا: دراسة الاستقرارية باستخدام الرسم البياني

أول خطوة أستعرضها في هذا المطلب تتمثل في عرض تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة المراد دراستها، وهذا في كل من المستوى والفرق الأول، والرسومات البيانية توضح ذلك:

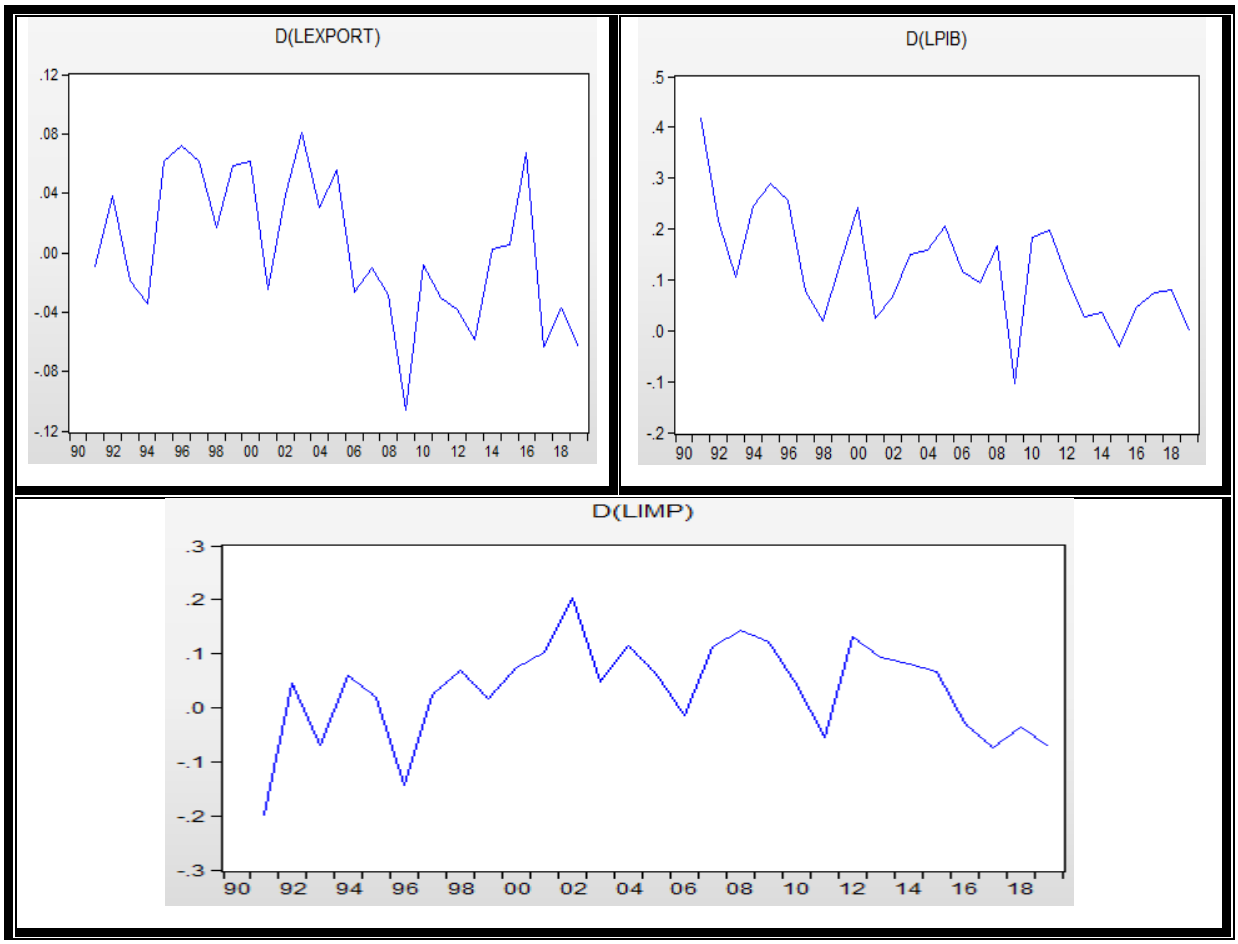
الشكل رقم (1): منحنيات بيانية لمختلف متغيرات الدراسة عند المستوى



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews9

من خلال الشكل رقم (1)، نلاحظ إن السلاسل الخاصة بتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، وبالتالي نقوم بإجراء الفروقات الأولى لها ثم نرسم المنحنيات البيانية الخاصة بكل منها، والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): منحنيات بيانية لمختلف متغيرات الدراسة عند الفرق الأول



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي eviews9

يتضح لنا من خلال الأشكال البيانية الموضحة في الشكل رقم(2) إن السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول.

ثانيا: دراسة الاستقرارية باستخدام دوال الارتباط الذاتي

الجدول التالي يبين تطور دوال الارتباط الذاتي للمتغيرات محل الدراسة:

الجدول رقم (1): دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند المستوى

Correlogram of LEXPORT

Date: 07/04/21 Time: 22:53
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.897	0.897	26.659	0.000
		2	0.768	-0.193	46.872	0.000
		3	0.634	-0.080	61.161	0.000
		4	0.488	-0.143	69.956	0.000
		5	0.298	-0.326	73.371	0.000
		6	0.113	-0.085	73.885	0.000
		7	-0.050	-0.058	73.988	0.000
		8	-0.183	-0.002	75.448	0.000
		9	-0.319	-0.163	80.107	0.000
		10	-0.416	0.032	88.396	0.000
		11	-0.481	-0.073	100.07	0.000
		12	-0.531	-0.151	115.10	0.000
		13	-0.545	0.063	131.89	0.000
		14	-0.515	0.033	147.79	0.000
		15	-0.438	0.132	160.08	0.000
		16	-0.338	0.068	167.89	0.000

Correlogram of LPIB

Date: 07/04/21 Time: 22:31
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.881	0.881	25.695	0.000
		2	0.776	0.001	46.361	0.000
		3	0.678	-0.026	62.722	0.000
		4	0.577	-0.068	75.032	0.000
		5	0.482	-0.039	83.954	0.000
		6	0.393	-0.034	90.136	0.000
		7	0.314	-0.018	94.239	0.000
		8	0.232	-0.066	96.586	0.000
		9	0.145	-0.091	97.544	0.000
		10	0.065	-0.044	97.749	0.000
		11	0.003	0.005	97.749	0.000
		12	-0.072	-0.109	98.022	0.000
		13	-0.143	-0.074	99.183	0.000
		14	-0.208	-0.059	101.79	0.000
		15	-0.265	-0.042	106.27	0.000
		16	-0.304	0.001	112.61	0.000

Correlogram of LIMP

Date: 07/04/21 Time: 22:54
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.954	0.954	30.125	0.000
		2	0.881	-0.322	56.740	0.000
		3	0.797	-0.085	79.332	0.000
		4	0.695	-0.223	97.179	0.000
		5	0.588	-0.020	110.47	0.000
		6	0.475	-0.138	119.49	0.000
		7	0.353	-0.122	124.70	0.000
		8	0.233	-0.038	127.08	0.000
		9	0.122	0.006	127.75	0.000
		10	0.009	-0.151	127.76	0.000
		11	-0.101	-0.080	128.28	0.000
		12	-0.195	0.061	130.30	0.000
		13	-0.268	0.087	134.35	0.000
		14	-0.329	-0.081	140.85	0.000
		15	-0.384	-0.130	150.29	0.000
		16	-0.432	-0.066	163.08	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews9

من خلال جدول مخرجات دالة الارتباط الذاتي للوغاريتم الناتج الداخلي الخام، نلاحظ إن قيم ACF تتناقص تدريجيا ببطء وليس بسرعة، حيث كانت كل القيم من الفجوة الأولى إلى الفجوة السادسة تقع خارج مجال الثقة، هذا ما يعني إن السلسلة LPIB غير مستقرة في المستوى، كما نلاحظ نفس الأمر بالنسب للسلسلتين (LEXPOR، LIMP).

نقوم بإجراء الفرق الأول للسلاسل غير المستقرة ونلاحظ ما يلي:

الجدول رقم (2): دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول

Correlogram of D(LEXPORT)

Date: 07/04/21 Time: 23:35
Sample: 1990 2019
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.346	0.346	3.8410	0.050
		2	0.231	0.127	5.6239	0.060
		3	0.163	0.057	6.5481	0.088
		4	0.173	0.092	7.6207	0.107
		5	0.133	0.033	8.2864	0.141
		6	0.016	-0.087	8.2964	0.217
		7	0.021	-0.001	8.3149	0.306
		8	0.153	0.161	9.3163	0.316
		9	-0.143	-0.286	10.231	0.332
		10	-0.086	-0.006	10.584	0.391
		11	-0.030	0.074	10.627	0.475
		12	-0.169	-0.234	12.145	0.434

Correlogram of D(LPIB)

Date: 07/04/21 Time: 22:31
Sample: 1990 2019
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.258	0.258	2.1330	0.144
		2	-0.008	-0.080	2.1351	0.344
		3	0.165	0.202	3.0750	0.380
		4	0.258	0.175	5.4655	0.243
		5	0.217	0.145	7.2294	0.204
		6	0.013	-0.079	7.2358	0.300
		7	-0.128	-0.179	7.9023	0.341
		8	0.097	0.080	8.3060	0.404
		9	0.016	-0.128	8.3178	0.502
		10	-0.037	0.038	8.3818	0.592
		11	0.034	0.093	8.4396	0.673
		12	0.058	0.083	8.6199	0.735

Correlogram of D(LIMP)

Date: 07/04/21 Time: 22:54
Sample: 1990 2019
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.227	0.227	1.6603	0.198
		2	0.185	0.141	2.8019	0.246
		3	0.107	0.042	3.2004	0.362
		4	-0.005	-0.064	3.2013	0.525
		5	0.227	0.236	5.1379	0.399
		6	0.017	-0.074	5.1498	0.525
		7	0.005	-0.052	5.1509	0.642
		8	-0.013	-0.030	5.1585	0.741
		9	-0.258	-0.243	8.1482	0.519
		10	-0.041	0.018	8.2290	0.606
		11	-0.242	-0.190	11.146	0.431
		12	-0.101	0.024	11.685	0.471

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews9

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ إن قيم ACF لكل من السلاسل محل الدراسة تقع ضمن حدود مجال الثقة وهي تتباطأ بسرعة، هذا ما يعني إن هته السلاسل مستقرة عند الفرق الأول.

ثالثا: دراسة الاستقرارية باستخدام اختبار DF/ADF:

في هذا الفرع من هذا المطلب سيتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال أحد اختبارات جذر الوحدة والمتمثل في اختبار DF وADF، وللقيام بهذا الاختبار فإني سأتبع الخطوات الموضحة في الملحق رقم 05.

وللإشارة فإنه سيتم الاختيار بين اختباري DF وADF عن طريق درجة التأخير p كما يلي:

-إذا كان $p \leq 1$: فإنه سيتم الاعتماد على اختبار DF وبالتالي تقدير النماذج 1، 2، 3.

-إذا كان $p > 1$: فإنه سيتم الاعتماد على اختبار ADF وبالتالي تقدير النماذج 4، 5، 6.

حيث: سيتم الاعتماد على معايير المعلوم اتية HQ،SC،AIC لتحديد درجة التأخير (p)، فإذا كان هناك اختلاف في درجة التأخير بين هته المعايير فإنه سيتم الاعتماد على معيار AIC.

والجدول التالي يبين نتائج اختبار DF/ADF على السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة في الدراسة:

الجدول رقم (3): نتائج اختبار DF/ADF لمتغيرات الدراسة في المستوى

السلسلة	درجة التأخير	النموذج	المركبة	T المحسوبة	T المجدولة عند 5%	القرار	النتيجة
LPIB	1 Aic HQ SC	3	الاتجاه العام @trend	0.54	2.79	قبول H_0	السلسلة غير مستقرة من نوع DS بوجود الثابت
			الثابت C	–	–		
			جذر الوحدة	–	–		
		2	الثابت C	2.90	2.54	رفضH_0	
			جذر الوحدة	-2.77	-2.97	قبولH_0	
		1	جذر الوحدة	–	–	–	

LEXPOR	2 Aic Sc HQ	6	الاتجاه العام @trend	-1.26	2.79	قبول H_0	السلسلة غير مستقرة من نوع DS بدون ثابت
			الثابت C	–	–		
			جذر الوحدة	–	–		
		5	الثابت C	1.46	2.54	قبول H_0	
			جذر الوحدة	-2.67	-2.998		
		4	جذر الوحدة	-0.087	-1.953	قبول$H0$	
LIMP	2 AIC SC HQ	6	الاتجاه العام @trend	1.699	2.79	قبول H_0	السلسلة غير مستقرة من نوع DS بدون ثابت
			الثابت C	–	–		
			جذر الوحدة	–	–		
		5	الثابت C	1.011	2.54	قبول H_0	
			جذر الوحدة	–	–	–	
		4	جذر الوحدة	1.192	-1.953	قبولH_0	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي eviews9 (أنظر الملحق رقم 01 و02)

من خلال الجدول رقم (3)، توصلت إلى إن كل السلاسل LPIB،LEXPORT،(LIMP) غير مستقرة في المستوى من نوع DS (بعضها بوجود الثابت والآخر بدون ثابت)، وهذا النوع من السلاسل لا يستقر

إلا عند إجراء الفروقات له، لذلك سأقوم بإجراء الفروقات الأولى لها ثم أعيد اختبار DF/ADF، والجدول رقم التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4): نتائج اختبار DF/ADF لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول

السلسلة	درجة التأخير	النموذج	المركبة	T المحسوبة	T المجدولة عند 5%	القرار	النتيجة
d(LPIB)	0 AIC SC HQ	3	الاتجاه العام @trend	-2.524	2.79	قبول H_0	السلسلة مستقرة
			الثابت C	_	_		
			جذر الوحدة	_	_		
		2	الثابت C	2.869	2.54	رفض H_0	
			جذر الوحدة	-4.437	-2.971	رفض H_0	
		1	جذر الوحدة	_	_	_	
D(LEXPORT)	1 AIC	3	الاتجاه العام @trend	-1.826	2.79	قبول H_0	السلسلة مستقرة
			الثابت C	_	_		
			جذر الوحدة	_	_		
		2	الثابت C	-0.079	2.54	قبول H_0	
			جذر الوحدة	_	_		
		1	جذر الوحدة	-2.283	-1.953	رفض	

	H_0						
السلسلة مستقرة	قبولH_0	2.79	-0.541	الاتجاه العام @trend	3	1 AIC SC HQ	D(LIMP)
		–	–	الثابت C			
		–	–	جذر الوحدة			
	قبولH_0	2.54	1.217	الثابت C	2		
		–	–	جذر الوحدة			
	رفضH_0	-1.953	-2.064	جذر الوحدة	1		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي eviews9 (أنظر الملحق 03 و04)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) إن السلاسل LPIB)، LEXPORT، (LIMP قد وصلت لمرحلة الاستقرار بعد إجراء الفروق الأولى لها، وذلك عند مستوى معنوية 5%.

مما سبق نستنتج إن السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة 1، وهذا ما يعني إمكانية تطبيق طريقة اختبارات الحدود الحديثة للبحث عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، وبالتالي إمكانية تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL.

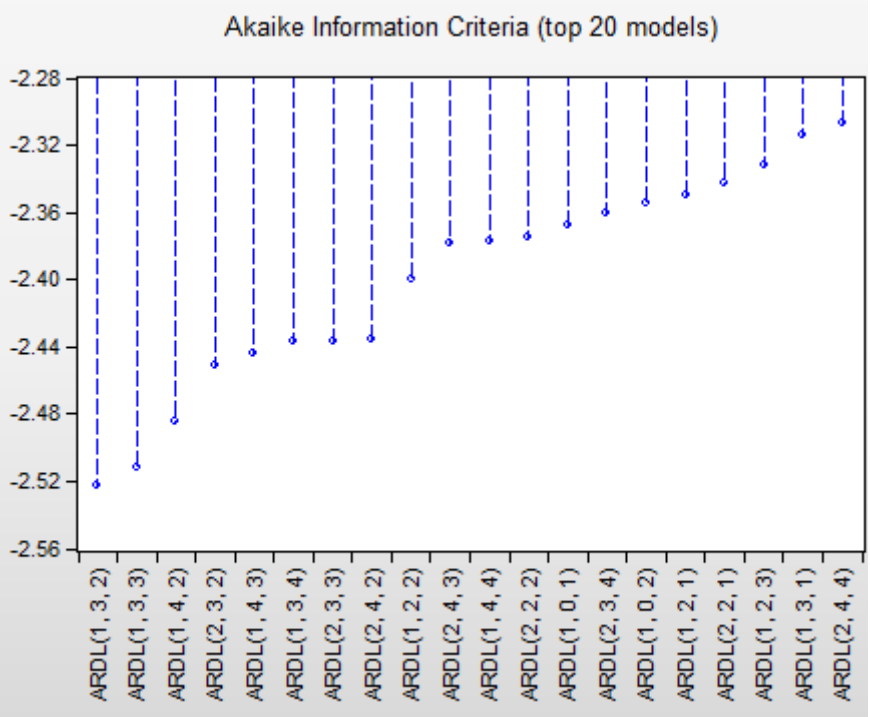
المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL

بعد إن تأكدنا من إن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة صفر وواحد، فإنه لتقدير نموذج ARDL يجب إن نتبع الخطوات التالية:

أولا: تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء

سيتم الاعتماد في تحديد عدد الفجوات المثلى للنموذج على معيار (AIC) أو (SC) والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews9

بالاعتماد على الشكل رقم (3) وبأخذ أقل قيمة لمعيار (AIC) فإن عدد فترات الإبطاء المثلى للنموذج هي ARDL(1،3،2).

ثانيا: اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

يهدف هذا الاختبار إلى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، وذلك من خلال اختبار الفرضية التالية:

H_0: عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

والجدول رقم (5) يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (5): نتائج اختبار الحدود

F-stat =6.744342		
مستوى المعنوية	الحد الأعلى	الحد الأدنى
10%	4.14	3.17
5%	4.85	3.79
2.5%	5.52	4.41
1%	6.36	5.15

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews9 (أنظر الملحق رقم 07)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا إن الإحصائية F-stat أكبر من قيم F الجدولية لPesaran عند جميع مستويات المعنوية (1%،2.5%،5%،10%)، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0، هذا يعني أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في النموذج.

ثالثا: تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل

يمكن تلخيص نتائج تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل من خلال الجدولين التاليين:

الجدول رقم (6): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL(1،3،2)

Variables	Coefficient	Std.Error	t-stat	Prob
LEXPORT	3.220675	1.119424	2.877082	0.0100
LIMP	0.875745	0.385878	2.269487	0.0358
C	-70.650055	21.339952	-3.310694	0.0039

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج مخرجات eviews9 (أنظر الملحق رقم 08)

➢ **التفسير الإحصائي:**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ إن القيم الاحتمالية لكل من معلمة الثابت ومعلمة المتغيرين (LEXPORT، LIMP) أقل من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية H_0، هذا يعني إن معلمة الثابت ومعلمة المتغيرات محل الدراسة معنوية عند مستوى معنوية 5%.

➢ **التفسير الاقتصادي:**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

-بالنسبة لمعامل LEXPORT: نلاحظ بأن إشارته موجبة، أي إن هناك علاقة طردية بينه وبين LPIB، حيث إذا تغيرت الصادرات بـ 1 وحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتغير ب 3.22 وحدة.

-أما بالنسبة لمعامل LIMP: فنلاحظ بأن إشارته موجبة كذلك، حيث كلما تغيرت الواردات بـ 1 وحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتغير بـ 0.875 وحدة وفق علاقة طردية.

الجدول رقم (7): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL 2،3،1

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LPIB
Selected Model: ARDL(1, 3, 2)
Date: 07/04/21 Time: 23:49
Sample: 1990 2019
Included observations: 27

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPORT)	1.108487	0.324239	3.418736	0.0031
D(LEXPORT(-1))	-0.052772	0.525656	-0.100392	0.9211
D(LEXPORT(-2))	-0.701315	0.368726	-1.901998	0.0733
D(LIMP)	-0.217278	0.234491	-0.926597	0.3664
D(LIMP(-1))	-0.567380	0.231894	-2.446728	0.0249
CointEq(-1)	-0.164882	0.060629	-2.719519	0.0141

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews9

تشير نتائج الجدول أعلاه إن متغير لوغاريتم الصادرات في الفترة الحالية ذا معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% وهو بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي، أما في الفترات السابقة له ليس ذا معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% كما إن تأثيرها كان بعلاقة سالبة مع المتغير التابع.

أما فيما يخص متغير لوغاريتم الواردات فنلاحظ أنه ليس ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، كما نلاحظ أنه تربطه علاقة سلبية مع الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الحالية، إلا أنه في الفترة (t-1) نلاحظ أنه ذا معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% وتربطه كذلك علاقة عكسية مع المتغير التابع.

كما تشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ إن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية، ومنه الشرطان اللازمان محققان، وهذا يدل على أنه توجد علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل، أي نسبة 16.48% من الخطأ يمكن تصحيحه في وحدة الزمن (أي في السنة) من أجل العودة للأجل الطويل، أي سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تكون بنسبة 16.48%.

رابعا: الاختبارات التشخيصية للنموذج

من أجل معرفة صلاحية النموذج المقدر لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية عليه كما يلي:

1. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

من أجل الكشف عن وجود ارتباط بين الأخطاء فإنه سيتم استعمار اختبار لاغرانش ل-Breusch Godfrey كما يلي:

الجدول رقم (8): نتائج اختبار لاغرانش

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.522836	Prob. F(2,16)	0.2481
Obs*R-squared	4.317681	Prob. Chi-Square(2)	0.1155

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي eviews9

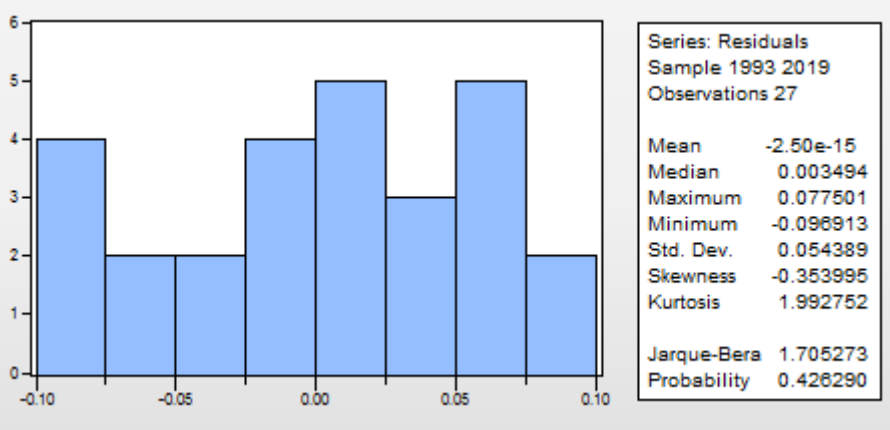
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ إن Prob=0.2481>0.05 ومنه نقبل H_0، وبالتالي فإنه لا يوجد ارتباط بين الأخطاء.

2. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

سنعتمد على اختبار Jarque-Bera والذي يسمح باختبار الفرضية التالية:

H_0 : الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي

الشكل رقم (4): نتائج اختبار Jarque-Bera



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي eviews9

من خلال الشكل رقم(4) نلاحظ إن Prob=0.4262>0.05 ومنه نقبل H_0 ونرفض H_1، وبالتالي فالأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

3. اختبار تجانس تباين الأخطاء:

من أجل اختبار تجانس الأخطاء سأستعين باختبار ARCH، ونتائج هذا الاختبار موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.391106	Prob. F(1,24)	0.2498
Obs*R-squared	1.424466	Prob. Chi-Square(1)	0.2327

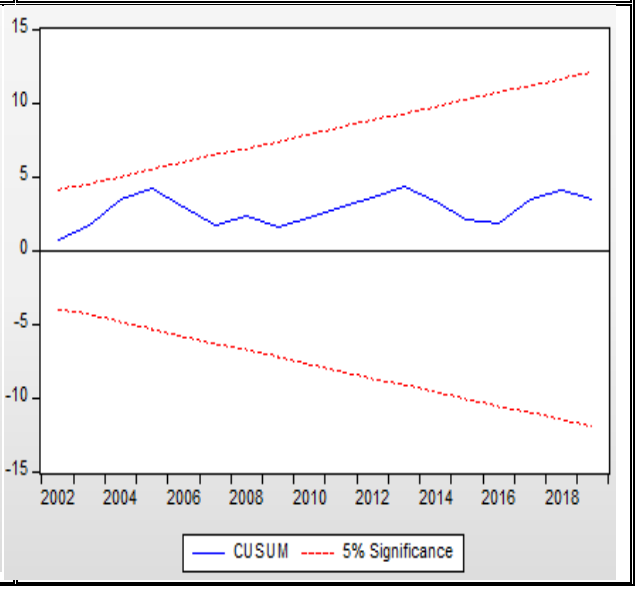
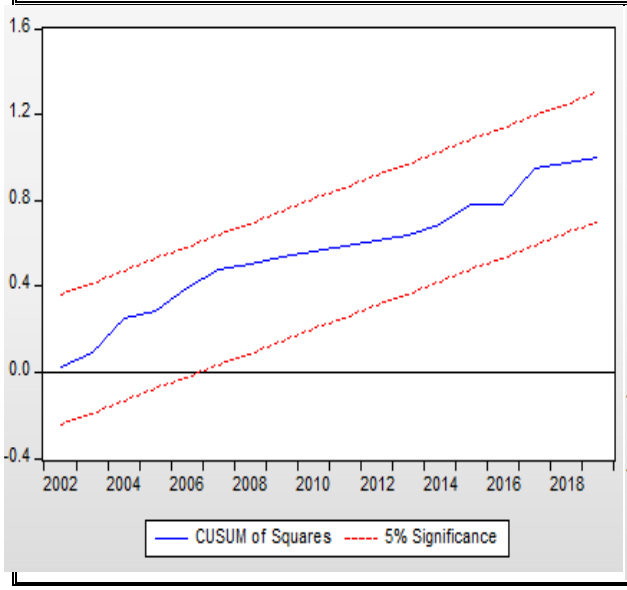
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي eviews9

لدينا من خلال الجدول رقم (9): Prob=0.2498>0.05 ومنه نقبل H_0 ونرفض H_1، وبالتالي تباين الأخطاء متجانس.

خامسا: اختبار استقرار النموذج

من أجل التأكد من إن البيانات المستخدمة في هذه الدراسة تخلوا من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، فإني سأستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة (CUSUM Q)، حيث يعد هذين الاختبارين من أهم الاختبارات المستخدمة في الكشف عن وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، والشكل التالي يوضح نتائج اختبار (CUSUM) و(CUSUM Q):

الشكل رقم (5): نتائج اختبار استقرار النموذج

اختبار (CUSUM)	اختبار (CUSUM Q)
	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي eviews10

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ إن اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum) يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة، وهذا يشير إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، ونفس الشيء بالنسبة

لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM Q)، وبالتالي يمكن القول بأن هناك استقرار وانسجام بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل المتعلق بـأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 تبين لنا ما يلي:

لقد قامت السلطات الجزائرية باتخاذ عدة إجراءات في سبيل ترقية وتنوع الصادرات بغية تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستديمة. ومن جملتها تحرير التجارة الخارجية وإنشاء مؤسسات متعلقة بالتصدير ومتخصصة في العديد من المجالات منها التمويلية والتأمينية كما تبين من خلال الدراسة القياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي:

-إنه عند دراسة الاستقرارية باستخدام اختبار DF/ADF لاحظنا إن السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى ، وتبين عند إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار كثير الحدود إن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في النموذج كما توصلنا من خلال اختبار استقرار النموذج بان هناك استقرار وانسجام بين نتائج الأجل الطويل والأجل القصير ، وبالتالي يمكننا القول إن هناك علاقة فردية بين كل متغيرات الدراسة.

خاتمة

الخاتمة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الصادرات ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما اكد العديد من الباحثين الاقتصاديين على إن الصادرات تعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي، لهذا السبب راحت العديد من الدول تعمل على الرفع من قدراتها التصديرية ومحاولة منها البحث عن انجح الطرق التي تمكنها من اختراق الأسواق الدولية وكسب حصص سوقية مرضية بها.

إن النمو الاقتصادي يرتبط بشكل أساسي بالتنمية الاقتصادية التي تؤدي بدورها إلى خلق الثروة والإنتاج ومن ثم زيادة الصادرات الصناعية وتعمل التجارة الخارجية على تحويل الموارد الاقتصادية من النشاطات الأقل إنتاجية إلى النشاطات الأكثر إنتاجية باتجاه القطاع التصديري مما يؤدي إلى نمو الصادرات.

حيث أن الجزائر كنموذج من دول العالم الثالث من اجل الاندماج في الاقتصاد تسعى إلى تقوية موقعها في التجارة الدولية في ظل نظام تجاري دولي يدعو إلى تحرير التجارة لذا عملت الجزائر جاهدة لترقية وتأهيل منتجاتها التصديرية لمنافسة السلع العالمية.

لذلك فان قدرة الجزائر على زيادة استثمارها ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي مرهون بمدى قدرتها على زيادة صادراتها وذلك لعدم مقدرة الجزائر على سد حاجيات سوقها من السلع الاستثمارية اللازمة للخطط الاستثمارية باستيرادها من الخارج وبالتالي فان الصادرات تعمل على تسريع معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري.

فإستراتيجية تنمية الصادرات التي تعتبر عن مجموعة من الإجراءات والأدوات التي ترفع من تنافسية المنتج المصدر في السوق العالمي لم تعرف طريقها إلى الوجود بما تعنيه كلمة إستراتيجية من معنى إلى مع بداية الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها بداية مع التسعينات كانت تهدف بالأساس إلى تقديم التحفيزات المناسبة وفي شتى المجالات بالنسبة للمنتج، المصدر أو للمؤسسات المصدرة وقد تم استحداث مجموعة من المؤسسات منها

ما يخص بمرافقة المصدر في الوصول إلى الأسواق الخارجية بتنظيم المعارض مثلا، ومنها ما يختص بتقديم الدعم المالي وأخرى تتكفل بتغطية المخاطر التي تنجم من جراء عوامل أخرى.

اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى:

تعتبر الصادرات هي المحرك الأساسي للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد حيث توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضيات من خلال ما يبينه تطور الفكر الاقتصادي في بحث العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي إن هناك إجماع بين الاقتصادية لأهمية دور الصادرات في دفع النمو الاقتصادي وأثارها الإيجابية على التنمية

اختبار الفرضية الثانية:

يكون تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي تأثيرا قويا وايجابيا، حيث لاحظنا إن الصادرات الجزائرية للفترة 1990-2019 لعبت دورا كبيرا في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو من خلال تسجيلها لنسب عالية في الناتج المحلي الإجمالي لكن هذا الدور لا يعتبر حقيقيا لاعتماد الصادرات الجزائرية في الأساس على المحروقات وهذا ما كشفته الأزمات النفطية

اختبار الفرضية الثانية:

نظرا للاختلالات التي عرفها الاقتصاد التي عرفها الاقتصاد الجزائري دفع الدولة الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات في سبيل تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات بغية تحقيق معدلات نمو مستقرة ومن جملة هذه الإجراءات تحرير التجارة الخارجية بالإضافة إلى بعض الإصلاحات وكذا إنشاء مجموعة من المؤسسات المتعلقة بالتصدير والمتخصصة في العديد من المجالات منها التأمينية والتمويلية، لكن رغم هذه المجهودات المبذولة لم يتحقق تنويع زيادة الصادرات خارج المحروقات حسب النسب المرجوة فلحد الآن لازالت الصادرات النفطية تطغى على الصادرات الكلية.

نتائج الدراسة:

تلعب التجارة دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي وفي ذات الوقت قد تؤثر سلبا عليه لذا يجب اتخاذ الإجراءات التي تجعل من أثرها ايجابيا.

ترتبط الصادرات ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، فهي تلعب دورا كمحرك للنمو الاقتصادي

هناك مشاكل ومعوقات تقف أمام تسويق صادرتنا خارج المحروقات، كضعف الأساليب التقنية والحديثة، ارتفاع تكاليف الإنتاج وما يصاحبه من قلة ومشكل الجودة في المنتوجات غير المتوفرة الذي يقلل من تنافسية الصادرات المحلية للصادرات العالمية

بالرغم من الإجراءات المتخذة في إطار استيراتيجية ترمية الصادرات التي شملت جوانب عدة بغية الرفع من القدرات التصديرية إلا أنها تبقى ناقصة مقارنة بالتجاوب الضعيف معها من قبل المؤسسات الوطنية

أثبتت الدراسات القياسية وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والصادرات مع الإشارة إلى إن معلمة الصادرات المقدرة معنوية عند 5 بالمائة التي تمثل في حقيقة الأمر المرونة أين كان النمو الاقتصادي مرن بالنسبة للصادرات في الأجل الطويل أكثر من الأجل القصير.

التوصيات:

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها سواء في الجانب النظري أو القياس تدعو إلى الأخذ بعين الاعتبار بعض الاقتراحات التالية:

الاهتمام بباقي القطاعات مثل القطاع الفلاحي والسياحي للمساهمة في النمو الاقتصادي من خلال استغلال الإمكانات المادية والبشرية.

العمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الذي تؤديه لتنويع الصادرات وهذا بالتسريع في دراسة طلبات الاستثمار وتقديم المساعدات المالية اللازمة لتنفيذها وحل مشاكل العقار الصناعي وغيرها من المشاكل التي تعترض سبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ضرورة الاهتمام بتوفير شبكة معلومات مرتبطة بالتصدير حتى يكون المصدر دراية كفاية بتطورات الأسواق العالمية ،والتعريف أيضا بالمنتوج الجزائري في هذه الأسواق

الاهتمام بالجانب البشري ليكون أداة أساسية لعقلانية التسيير عن طريق التكوين الأمثل

قبل التطرق إلى أي تطور إلى أي دراسة المراد إليها لابد منها من ضبط والتحقق من صحة المعطيات لإحراج قياس نموذج جيد.

أفاق الدراسة:

مستقبل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنمية الصادرات الجزائرية.

محددات النمو الاقتصادي الجزائري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1 –موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2001.

2 –يونس محمود، أساسيات التجارة الدولية ،الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأردن 1993

3 –السيد محمد السريتي، التجارة الخارجية ،الدار الجامعية، الإسكندرية 2009.

4 –عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري، العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2005.

5 –رشاد العصار، التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2000.

6 –فوزي عيد الرزاق، إستراتيجية التجارة الدولية، ط1، زمزم ناشرون وموزعون، عمان الأردن 2016.

7 –رعد حسين الصرن، أساسيات التجارة الدولية، (الجزء الأول)، دار رضا للنشر، 2000.

8 –قادة أقسام، المحاسبة الوطنية، ترجمة عبد المجيد قدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2002.

9 –فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، دار فياء، القاهرة، جمهورية مصر العربية 2002.

10 –أمال عبد الرحمان ، زيدان قاسم ، مشاكل الطلب على الصادرات الصناعية المصرية، دار الشتات، مصر 2008.

11 –ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر 199.

12 –علي حسين علي "الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال (البيئية والوظائف الإستراتيجية) ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 1999.

13 – محمود جاسم الصميدعي ، استراتيجيات التسويق (مدخل كمي تحليلي)، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2000.

14 – عمرو خير الدين، التسويق الدولي، دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، 1996.

15 – يحي سعيد علي عيد، بحوث التسويق والمصدر الناجح، دار الأمين للنشر والتوزيع، بلد مجهول 1997.

16 – فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون (خيارات القرن الحادي والعشرين) ، إشراك للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 1999.

17 – حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، جامعة الإسراء، عمان، الأردن 2006.

18 – نزار سعد الدين العيسى، الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن عمان 2006.

19 – شعيب بونوة، مدخل إلى التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

20 – كريم حبيب وحازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان.

21 – عبد المطلب عبد الحميد،النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، ط1 2006.

22 – خليف حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، عالم الكتاب الحديث، عمان 2006.

23 – مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، ط 1، دار وائل للنشر، عمان 2007.

24 – محمد عبد العزيز عجمية، على الياشي ، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 1996.

25 – ادولف، الطريق إلى النمو الاقتصادي، ترجمة أحمد حنون، سورية 1979.

26 – محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية 2006.

27 – هشام محمود الأقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية 2009

28 – د.هاني حلاوة، الإنماء الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ، الطبعة العربية دار أمجد للنشر والتوزيع 2015.

29 – سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية، (دراسات ومفهوم شامل)"ط1 2015.

30 – محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية "، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000.

31 – محمد محروسي إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992.

32 – عبد المطلب الحميد، المنظور الاستراتيجيات للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرون ، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر 2009.

33 – محمود حسين وحدي ، نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي، البلدان النامية مع دراسة حالة الاقتصاد المصري، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1973.

34 – عادل احمد حشيمش ومجدي محمود شهاب ، "أساسيات الاقتصاد الدولي "، منشورات المحلي الحقوقية، لبنان 2003.

35 – علي عبد الفتاح أبو شراز، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، الأردن 2007.

36 – عبد الرحمان يسرى أحمد، الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية 1998.

37 – سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر 2001.

38 – فليح حسن خلف، العلاقات الدولية، مؤسسة الوارق للنشر ،الأردن 2004.

39 – زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر 2005.

40 - يونس محمود، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر 2007.

41 - قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصاديات ط1 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2006.

42 - محمود حامد عبد الرواق "تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية 2006.

43 - عبلة بخاري، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، بدون دار النشر بدون سنة 2006.

44 - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005.

ثانيا: مجلات دوريات، ملتقيات:

1 -وصاف سعيدي" التنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائري "، مجلة باحث، جامعة ورقلة، عدد 1، 2002.

2 -مصطفى باكر، "الأساليب الحديثة التنمية الصادرات "، المعهد العربي للتخطيط، الكويت العدد 50، 2006.

3 -عبد الحميد رضوان، "سياسة تنمية الصادرات إدارة التحليل والمعلومات التجارية " الإمارات العربية المتحدة عدد 2009.

4 -بن حمو فايزة ، و-د-د دريس رشيد المعوقات الثقافية للمشروع التنموي التنموي الاقتصادي ، تحولات الاقتصاد الزراعي والصناعة وبنية المجتمع، جامعة الجزائر.

5 -بلقاسم زايري، أثر نوعية المؤسسات على تحرير السياسات التجارية في الجزائر، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد 167، تلمسان الجزائر 2001.

6 -مجدي الشويرجى، العلاقة بين ر أس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي، المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي، ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية خلال

الفترة من 27-28 نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التس يير بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر 2007.

7 -عبد الرزاق بن هارون، الإستراتيجية ترقية الصادرات غير نفطية وأثارها على النمو الاقتصادي قطاع الزراعي، حالة النمو الجزائرية 2012-2013

ثالثا: الأطروحات والرسائل العلمية:

1 -عز الدين علي "اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2013، 2014.

2 -التجاني بن سا لم، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 1970 إلى 2014 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي ورقلة 2016 .

3 -عدة محمد، تأثيرات الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014 مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية تخصص تجارة لوجستيك أورو متوسطي، مستغانم 2015-2016.

4 -مصطفى بن ساحة "تنمية الصادرات غير النفطية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي، رسالة ماجيستسر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، غرداية 2010-2011

5 -عماد معوشي، قياس أثر الإنفاق الحكومي والاستهلاكي على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر 1970-2010 رسالة ماجيستسر في العلوم الاقتصادية ن جامعة الدكتور يحي فارس المدية 2010.

6 -ولد العمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة احمد بوقرة ن بوكرداس 2015-2016.

7 -قنادرة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر أطروحة ضمن نيل شهادة دكتوراه، علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2017 -2018

8 -عبد الرزاق بن هارون " الإستراتيجية ترقية الصادرات غير نفطية و أثارها على النمو الاقتصادي في قطاع الوراعي حالة النمو الجزائرية 2012-2013.

9 -عبد الغار غطاس، اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر " الفترة الممتدة 1990-2000.

10 - صوايلي صدر الدين "النمو والتجارة الدولية في الدول النامية "أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006،2005.

11 - صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران 2012-2013.

12 - عبد الله موساوي، مكانة التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية، عرض حالة الجزائر خلال الفترة 1989-1999، مذكرة ماجيستيلر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002

13 - زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، مذكرة الماجيستسر غير منثورة، كلية العلوم االقتصادية، لم يوجد اسم الجامعة 2006.

14 - سعيدي وصاف، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر .

15 – يعمول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصادي اكاديمي 2010-2011.

16 – بن حمودة سكيمة، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر "1986-1995، أطروحة دكتوراه، دولة في الاقتصاد، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة منثوري، قسنطينة 1999.

17 – بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر ، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، فرع تحليل اقتصادي جامعة الجزائر دفعة 2010-2011.

18 – بوترعة محمد و آخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر – تونس 2002-20015 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية وعلوم التسيير، فرع علوم تجارية .

19 – عطا الله طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستر، تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، غرداية 2010-2011.

20 – كبير سمية، التجارة الخارجية وتمويلها بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002-2011.

21 – سليمة عبيدة بوتشيشة ، الإصلاحات الحديثة على التجارة الخارجية (حالة الجزائر) مذكرة الماجيستير غيرمنشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر .

رابعا: انترنيت:

1-http:/ /sites google.com

2-http:/ /www.google.com

3-www.vapulus.com

خامسا: المراجع باللغة الإنجليزية :

1-le journal interne ،2000.Media bank. la banque de algerie fev/mars. N 46 de la banque d’algerie

2-ABEL A.B et AUTRES 2008. macroeconomics.person edition. sixth edition. usa

3-ARAB exports comptitive in international markets reality and requirements 2008-2000.

الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 01: تأخيرات متغيرات الدراسة عند المستوى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LPIB
Exogenous variables: C
Date: 07/04/21 Time: 22:33
Sample: 1990 2019
Included observations: 23

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-23.19585	NA	0.480064	2.103987	2.153356	2.116403
1	26.33173	90.44166*	0.007061*	-2.115802*	-2.017064*	-2.090970*
2	26.40467	0.126866	0.007661	-2.035189	-1.887081	-1.997940
3	27.97340	2.591805	0.007307	-2.084643	-1.887166	-2.034978
4	28.36770	0.617163	0.007729	-2.031974	-1.785127	-1.969892
5	28.67565	0.455233	0.008252	-1.971796	-1.675580	-1.897298
6	28.67909	0.004795	0.009067	-1.885139	-1.539553	-1.798225
7	28.70970	0.039914	0.009967	-1.800843	-1.405889	-1.701513

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LEXPORT
Exogenous variables: C
Date: 07/04/21 Time: 22:50
Sample: 1990 2019
Included observations: 23

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	18.04937	NA	0.013295	-1.482554	-1.433184	-1.470137
1	36.89719	34.41776*	0.002817	-3.034538	-2.935800	-3.009706
2	39.04363	3.732931	0.002553*	-3.134228*	-2.986120*	-3.096980*
3	39.98135	1.549283	0.002572	-3.128813	-2.931336	-3.079148
4	40.13248	0.236553	0.002779	-3.054998	-2.808152	-2.992917
5	40.54925	0.616102	0.002939	-3.004283	-2.708067	-2.929786
6	41.00790	0.638116	0.003104	-2.957209	-2.611624	-2.870295
7	41.07345	0.085496	0.003401	-2.875952	-2.480997	-2.776622

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LIMP
Exogenous variables: C
Date: 07/04/21 Time: 22:51
Sample: 1990 2019
Included observations: 23

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-14.81329	NA	0.231598	1.375068	1.424438	1.387485
1	29.66688	81.22465*	0.005283	-2.405816	-2.307077	-2.380983
2	31.71397	3.560165	0.004828*	-2.496867*	-2.348759*	-2.459619*
3	31.73705	0.038130	0.005267	-2.411918	-2.214440	-2.362253
4	31.92322	0.291391	0.005673	-2.341150	-2.094303	-2.279068
5	31.92341	0.000280	0.006222	-2.254210	-1.957994	-2.179712
6	32.73497	1.129127	0.006372	-2.237823	-1.892238	-2.150910
7	32.87276	0.179724	0.006940	-2.162849	-1.767894	-2.063519

الملحق رقم 02: نتائج اختبار DF/ADF عند المستوى

❖ **المتغير LPIB**:

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.143829	0.9028
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 07/04/21 Time: 22:34
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.100984	0.088286	-1.143829	0.2640
D(LPIB(-1))	0.013944	0.179409	0.077722	0.9387
C	2.991664	2.437113	1.227544	0.2315
@TREND("1990")	0.005749	0.010548	0.544976	0.5908

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.770841	0.0753
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 07/04/21 Time: 22:34
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.054096	0.019523	-2.770841	0.0104
D(LPIB(-1))	0.002911	0.175739	0.016564	0.9869
C	1.703762	0.587116	2.901919	0.0076

❖ **المتغير LEXPORT**:

Null Hypothesis: LEXPORT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.735603	0.9596
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPORT)
Method: Least Squares
Date: 07/04/21 Time: 22:55
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPORT(-1)	-0.053879	0.073244	-0.735603	0.4697
D(LEXPORT(-1))	0.215698	0.214691	1.004690	0.3260
D(LEXPORT(-2))	0.089825	0.215424	0.416967	0.6807
C	1.366589	1.803896	0.757576	0.4567
@TREND("1990")	-0.001922	0.001515	-1.268734	0.2178

Null Hypothesis: LEXPORT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.464312	0.5359
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPORT)
Method: Least Squares
Date: 07/04/21 Time: 22:57
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPORT(-1)	-0.096538	0.065927	-1.464312	0.1566
D(LEXPORT(-1))	0.324916	0.199266	1.630566	0.1166
D(LEXPORT(-2))	0.187378	0.203884	0.919040	0.3676
C	2.391884	1.633990	1.463830	0.1568

Null Hypothesis: LEXPORT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.087151	0.6445
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPORT)
Method: Least Squares
Date: 07/04/21 Time: 22:58
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPORT(-1)	-3.34E-05	0.000383	-0.087151	0.9313
D(LEXPORT(-1))	0.332007	0.203895	1.628326	0.1165
D(LEXPORT(-2))	0.146500	0.206715	0.708706	0.4853

❖ المتغير LIMP:

Null Hypothesis: LIMP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.898805	0.6274
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIMP)
Method: Least Squares
Date: 07/04/21 Time: 23:10
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIMP(-1)	-0.232013	0.122189	-1.898805	0.0708
D(LIMP(-1))	0.383074	0.203344	1.883872	0.0729
D(LIMP(-2))	0.173104	0.177805	0.973557	0.3409
C	5.419743	2.833888	1.912476	0.0689
@TREND("1990")	0.013454	0.007916	1.699533	0.1033

Null Hypothesis: LIMP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.981888	0.7450
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIMP)
Method: Least Squares
Date: 07/04/21 Time: 23:11
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIMP(-1)	-0.030751	0.031319	-0.981888	0.3364
D(LIMP(-1))	0.299255	0.205211	1.458279	0.1583
D(LIMP(-2))	0.183474	0.184852	0.992547	0.3313
C	0.764661	0.756312	1.011040	0.3225

Null Hypothesis: LIMP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.192317	0.9359
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIMP)
Method: Least Squares
Date: 07/05/21 Time: 00:25
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIMP(-1)	0.000904	0.000758	1.192317	0.2448
D(LIMP(-1))	0.292504	0.205197	1.425479	0.1669
D(LIMP(-2))	0.134689	0.178526	0.754453	0.4579

الملحق رقم 03: تأخيرات متغيرات الدراسة عند الفرق الأول

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: D(LPIB)
Exogenous variables: C
Date: 07/04/21 Time: 22:35
Sample: 1990 2019
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	23.44298	NA*	0.007612*	-2.040271*	-1.990678*	-2.028588*
1	23.45609	0.023831	0.008330	-1.950553	-1.851368	-1.927188
2	23.86021	0.698036	0.008804	-1.896383	-1.747605	-1.861335
3	23.89685	0.059952	0.009633	-1.808805	-1.610433	-1.762074
4	24.00847	0.172506	0.010485	-1.728043	-1.480079	-1.669630
5	24.56125	0.804035	0.010986	-1.687386	-1.389829	-1.617291
6	24.84897	0.392344	0.011824	-1.622633	-1.275483	-1.540855
7	24.89167	0.054347	0.013055	-1.535606	-1.138863	-1.442145

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: D(LEXPORT)
Exogenous variables: C
Date: 07/04/21 Time: 22:51
Sample: 1990 2019
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	35.15342	NA*	0.002625	-3.104856	-3.055264*	-3.093174
1	36.53044	2.503667	0.002538*	-3.139131*	-3.039945	-3.115765*
2	37.17513	1.113555	0.002624	-3.106830	-2.958051	-3.071782
3	37.31362	0.226620	0.002845	-3.028511	-2.830139	-2.981780
4	37.37126	0.089086	0.003112	-2.942842	-2.694878	-2.884429
5	37.37470	0.005007	0.003427	-2.852246	-2.554689	-2.782150
6	37.49699	0.166756	0.003745	-2.772454	-2.425304	-2.690676
7	37.51822	0.027022	0.004142	-2.683475	-2.286732	-2.590014

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: D(LIMP)
Exogenous variables: C
Date: 07/04/21 Time: 22:52
Sample: 1990 2019
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	26.20467	NA*	0.005922	-2.291333	-2.241741	-2.279651
1	27.86511	3.018982	0.005579*	-2.351374*	-2.252188*	-2.328008*
2	27.87917	0.024290	0.006110	-2.261743	-2.112964	-2.226695
3	27.88901	0.016097	0.006701	-2.171728	-1.973357	-2.124998
4	28.08624	0.304812	0.007237	-2.098749	-1.850785	-2.040336
5	28.15133	0.094676	0.007927	-2.013757	-1.716200	-1.943662
6	28.34988	0.270745	0.008601	-1.940898	-1.593748	-1.859120
7	28.35864	0.011151	0.009525	-1.850785	-1.454042	-1.757324

الملحق رقم 04: نتائج اختبار DF/ADF عند الفرق الأول

❖ **المتغير LPIB**:

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.446495	0.0007
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 07/04/21 Time: 22:42
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.983055	0.180493	-5.446495	0.0000
C	0.204748	0.055901	3.662714	0.0012
@TREND("1990")	-0.006009	0.002381	-2.524229	0.0183

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.437322	0.0016
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 07/04/21 Time: 22:43
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.724886	0.163361	-4.437322	0.0001
C	0.078358	0.027303	2.869973	0.0081

❖ المتغير LEXPORT:

Null Hypothesis: D(LEXPORT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.905930	0.1763
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPORT,2)
Method: Least Squares
Date: 07/04/21 Time: 23:01
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPORT(-1))	-0.764541	0.263097	-2.905930	0.0080
D(LEXPORT(-1),2)	-0.045764	0.204855	-0.223399	0.8252
C	0.039758	0.023957	1.659545	0.1106
@TREND("1990")	-0.002433	0.001332	-1.826523	0.0808

Null Hypothesis: D(LEXPORT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.193764	0.2129
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPORT,2)
Method: Least Squares
Date: 07/04/21 Time: 23:02
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPORT(-1))	-0.521823	0.237867	-2.193764	0.0382
D(LEXPORT(-1),2)	-0.146298	0.206703	-0.707770	0.4859
C	-0.000750	0.009491	-0.079031	0.9377

Null Hypothesis: D(LEXPORT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.283320	0.0241
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPORT,2)
Method: Least Squares
Date: 07/04/21 Time: 23:03
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPORT(-1))	-0.524925	0.229896	-2.283320	0.0312
D(LEXPORT(-1),2)	-0.144468	0.201278	-0.717754	0.4796

❖ المتغير LIMP:

Null Hypothesis: D(LIMP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.231628	0.4544
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIMP,2)
Method: Least Squares
Date: 07/04/21 Time: 23:17
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIMP(-1))	-0.549501	0.246233	-2.231628	0.0357
D(LIMP(-1),2)	-0.162115	0.187507	-0.864581	0.3962
C	0.039137	0.036274	1.078932	0.2918
@TREND("1990")	-0.001114	0.002058	-0.541312	0.5935

Null Hypothesis: D(LIMP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.409976	0.1485
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIMP,2)
Method: Least Squares
Date: 07/04/21 Time: 23:19
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIMP(-1))	-0.574356	0.238325	-2.409976	0.0240
D(LIMP(-1),2)	-0.134970	0.177996	-0.758275	0.4557
C	0.022266	0.018282	1.217889	0.2351

Null Hypothesis: D(LIMP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

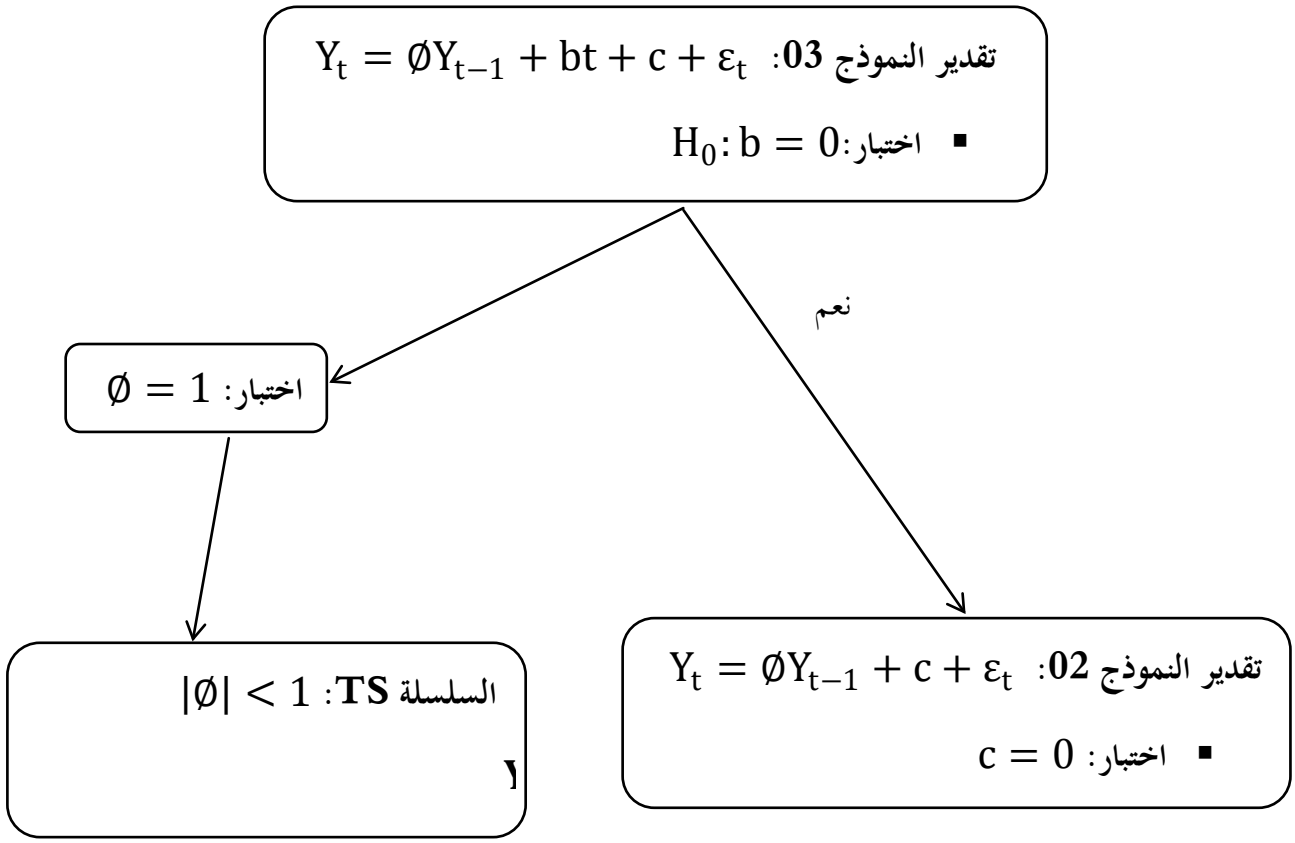
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.064364	0.0394
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

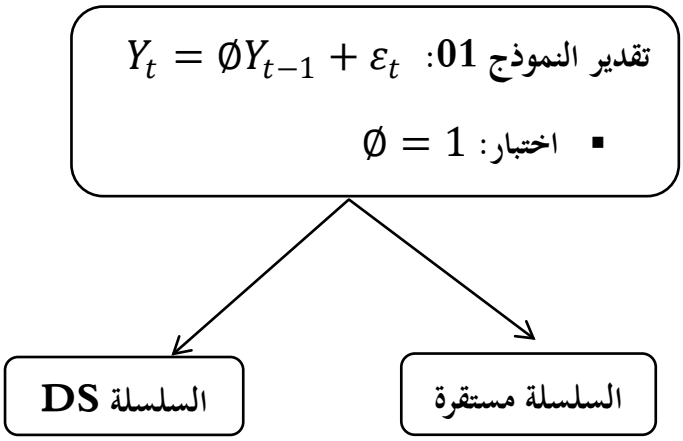
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIMP,2)
Method: Least Squares
Date: 07/04/21 Time: 23:21
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIMP(-1))	-0.413759	0.200429	-2.064364	0.0495
D(LIMP(-1),2)	-0.191941	0.173391	-1.106988	0.2788

الملحق رقم 05: منهجية إجراء اختبارات الجذر الوحدوي.





المصدر: **Regis Bourbonnais، Econometrie، 6eme édition، Dunod، Paris، 2015، p 234.**

الملحق رقم 06: نتائج اختبار الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 07/04/21 Time: 23:44
Sample: 1993 2019
Included observations: 27
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.744342	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

الملحق رقم 07: نتائج تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل لنموذج ARDL(1،3،2)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LPIB
Selected Model: ARDL(1, 3, 2)
Date: 07/04/21 Time: 23:49
Sample: 1990 2019
Included observations: 27

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPORT)	1.108487	0.324239	3.418736	0.0031
D(LEXPORT(-1))	-0.052772	0.525656	-0.100392	0.9211
D(LEXPORT(-2))	-0.701315	0.368726	-1.901998	0.0733
D(LIMP)	-0.217278	0.234491	-0.926597	0.3664
D(LIMP(-1))	-0.567380	0.231894	-2.446728	0.0249
CointEq(-1)	-0.164882	0.060629	-2.719519	0.0141

Cointeq = LPIB - (3.2207*LEXPORT + 0.8757*LIMP -70.6501)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPORT	3.220675	1.119424	2.877082	0.0100
LIMP	0.875745	0.385878	2.269487	0.0358
C	-70.650055	21.339952	-3.310694	0.0039